

سلسلة إحياء العلوم وحفظ الثون

المتن الشهير في علم الكلام

المسمى بـ:

العقائد النسفية

لأبي حفص مفتي الثقلين عمر بن أحمد النسفي

[٤٦١-٥٣٧هـ]

وتليه

الفوائد الإمدادية في توضيح العقائد النسفية

لأبي القاسم محمد الياس عبد الله الهمة نغري الغجراتي

أستاذ الحديث بمدرسة دعوة الإيمان

إدارة الصدوق، ديوبند، دلهي

المتن الشهير في علم الكلام
المسمى بـ:

العقائد النسفية

لأبي حفص مفتي الثقلين عمر بن أحمد النسفي^{رحم}

[٤٦١ - ٥٣٧ هـ]

وتليه:

الفوائد الإمدادية في توضيح العقائد النسفية

لأبي القاسم محمد الياس عبدالله الهمة نغري الغجراتي

أستاذ الحديث بمدرسة دعوة الإيمان

إدارة الصديق ديوبند، دابيل

اسم الكتاب: متن العقائد النسفية
المؤلف: أبو حفص محمد بن أحمد النسفي رحمه الله
توضيح وتحقيق: محمد إلياس بن عبدالله الهمة نفري الفجراتي
الصفحات: ٤٨
الطبعة: ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م
قامت بطابعته: إدارة الصديق

الواقعة بسبيل

الواقعة بسبيل

جوار الجامعة، دايبيل، نوساري،

جوار المسجد المدني، الشارع المدني،

الفجرات: ٩٩١٣٣١٩١٩٠ / ٩٩٠٤٨٨٦١٨٨

ديوبند، سهارنפור: ٩٩٩٧٩٥٣٢٥٥

يطلب من

(١) المكتبة أبو هريرة، خرو، غجرات ٩٩٢٥٦٥٣٤٩٩

(٢) المكتبة المحمدية، تركيسر، غجرات

(٣) المفتي محمد صديق اسلامفوري، أدغاؤ، كولهافور: ٩٩٢٢٠٩٨٢٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين؛ والصلاة والسلام على
الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم
الدين.

أما بعد؛ فهذا متن متين في العقائد المسماة بالعقائد النسفية مع
شرحه، واعتمدت فيه على شرح العلامة التفتازاني، واقتبست في بعض
المهمات من تعليقات شرحه؛ ليسهل حفظ المتن وفهمه قبل تدريس شرح
العقائد النسفية.

منهج عملنا في الكتاب

* تصحيح الأغلاط الإملائية في المتن مع تقابل النسخ المختلفة
المُتداولة.

* كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات
الترقيم عليها.

* تشكيل الكلمات الصعبة والمشكلة أو الملتبسة.

* توضيح ما خفي على المبتدي من عبارة المتن في الحاشية.

* تسهيل ضبط مضامين الفن بالعناوين فيها.

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يوفقني لمزيد من
خدمة دينه القويم.

أبو القاسم محمد الياس الهمة نغري الهندي

الليلة الخامسة عشر من رمضان ١٤٣٨ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ، وَالْعِلْمُ بِهَا مُتَحَقِّقٌ، خِلَافًا
لِلسُّوفِسْطَائِيَّةِ.

وَأَسْبَابُ الْعِلْمِ لِلخَلْقِ ثَلَاثَةٌ: الْحَوَاسُّ السَّلِيمَةُ، وَالْحَبْرُ الصَّادِقُ،
وَالْعَقْلُ.

فَالْحَوَاسُّ خَمْسٌ: السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالشَّمُّ، وَالذَّوْقُ، وَاللَّمْسُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ (أَيُّ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ): (حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ) أَيُّ: حَقَائِقُ
الْمَوْجُودَاتِ (ثَابِتَةٌ) أَيُّ: مَوْجُودَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (وَالْعِلْمُ بِهَا) أَيُّ: بِالْحَقَائِقِ مِنْ تَصَوُّرَاتِهَا
وَالْتَصَدِيقِ بِهَا وَبِأَخْوَالِهَا (مُتَحَقِّقٌ) أَيُّ: ثَابِتٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (خِلَافًا لِلسُّوفِسْطَائِيَّةِ) مِنْ
مُحَقِّمِ الْفَلَسِيفَةِ، فَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْبَدِيهِيَّاتِ - وَهُمْ الْعِنَادِيَّةُ -، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ
ثُبُوتَ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ - وَهُمْ الْعِنْدِيَّةُ -، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ الْعِلْمَ بِثُبُوتِ شَيْءٍ وَبِعَدَمِ ثُبُوتِهِ،
وَهُمُ اللَّأَذْرِيَّةُ.

أَسْبَابُ الْعِلْمِ

(وَأَسْبَابُ الْعِلْمِ لِلخَلْقِ) أَيُّ: الْمَخْلُوقُ مِنْ: الْمَلِكِ وَالْحَجْنِ وَالْإِنْسِ (ثَلَاثَةٌ): بِحَسَبِ
الْإِسْتِفْرَاءِ، (الْحَوَاسُّ السَّلِيمَةُ) لَا الْحَوَاسُّ الْمَرِيضَةُ، كَبَاصِرَةِ الْأَخْوَالِ وَذَائِقَةِ الصُّفْرَاوِي،
(وَالْحَبْرُ الصَّادِقُ) لَا الْكَاذِبُ، (وَالْعَقْلُ).

(فَالْحَوَاسُّ) أَيُّ: الظَّاهِرَةُ، لَا الْحَوَاسُّ الْبَاطِنَةُ الَّتِي تُثَبِّتُهَا الْفَلَسِيفَةُ؛ فَإِنَّ دَلِيلَهَا لَمْ
تَتِمَّ عَلَى الْأَصُولِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْحَوَاسُّ جَمْعُ حَاسَةٍ، بِمَعْنَى الْقُوَّةِ الْحَاسَّةِ (خَمْسٌ) بِالضَّرُورَةِ،
وَهِيَ: (السَّمْعُ) لِلْأَصْوَاتِ، (وَالْبَصَرُ) لِلْمُبْصِرَاتِ، (وَالشَّمُّ) لِلرَّوَائِحِ، (وَالذَّوْقُ) لِلطَّعْمِ،
(وَاللَّمْسُ) لِلْمَلْمُوسِ بِمَعْنَى: أَنَّ الْعَقْلَ حَاسِكٌ بِالضَّرُورَةِ بِوُجُودِهَا.

وَبِكُلِّ حَاسَةٍ مِنْهَا يُوقَفُ عَلَى مَا وَضَعَتْ هِيَ لَهُ.

وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ عَلَى تَوْعَيْنٍ:

أَحَدُهُمَا: الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ، وَهُوَ: الثَّابِتُ عَلَى أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لَا يُتَصَوَّرُ

تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ.

وَهُوَ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، كَالْعِلْمِ بِالْمُلُوكِ الْحَالِيَةِ فِي الْأُزْمِنَةِ

الْمَاضِيَةِ وَالْبُلْدَانِ النَّائِيَةِ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: خَبَرُ الرَّسُولِ الْمُؤَيَّدُ بِالْمُعْجَزَةِ.

وَهُوَ يُوجِبُ الْعِلْمَ الْاِسْتِدْلَالِيَّ، وَالْعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ يُضَاهِي الْعِلْمَ

(وَبِكُلِّ حَاسَةٍ مِنْهَا) أَي: مِنَ الْخَوَاسِ الْخَمْسِ (يُوقَفُ) أَي: يُطْلَعُ (عَلَى مَا

وَضَعَتْ هِيَ) أَي: تِلْكَ الْحَاسَةُ (لَهُ) أَي: لِلْإِدْرَاكِ وَالْإِطْلَاعِ، بِحَيْثُ لَا يُدْرِكُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَا يُدْرِكُ بِالْأُخْرَى.

(وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ) أَي: الْخَبَرُ الْمُطَابِقُ لِلْوَاقِعِ، وَفِي نُسْخَةٍ: "خَبَرُ الصَّادِقِ" (عَلَى تَوْعَيْنٍ:

أَحَدُهُمَا الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ)، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَرِدُ بِالتَّوَالِي وَالتَّعَاقُبِ، (وَهُوَ) أَي: الْخَبَرُ (الثَّابِتُ عَلَى أَلْسِنَةِ قَوْمٍ لَا يُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ) أَي: لَا يُجَوِّزُ الْعَقْلُ تَوَافُقَهُمْ (عَلَى الْكَذِبِ).

وَالْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ يَفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِي الْبَدِيهِيَّ، كَمَا قَالَ: (وَهُوَ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ) أَي:

الْيَقِينِي (الضَّرُورِيِّ) أَي: الْبَدِيهِيَّ، (ك) مَا يَحْصُلُ لَنَا بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ (الْعِلْمُ بِالْمُلُوكِ الْحَالِيَةِ فِي الْأُزْمِنَةِ الْمَاضِيَةِ)، وَكَالْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ النَّائِيَةِ).

(وَالنَّوْعُ الثَّانِي: لِلْخَبَرِ الصَّادِقِ (خَبَرُ الرَّسُولِ الْمُؤَيَّدِ) أَي: الْمُقْوَى - مِنْ "التَّائِيْدُ"،

وَهُوَ الثَّقَوِيَّةُ - بِالْمُعْجَزَةِ)، وَالْمُعْجَزَةُ: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، قُصِدَ بِهِ إِظْهَارُ صِدْقِ مَنْ ادَّعَى

أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ تَعَالَى، (وَهُوَ) أَي: خَبَرُ الرَّسُولِ (يُوجِبُ الْعِلْمَ) الْيَقِينِيَّ (الْاِسْتِدْلَالِيَّ)، أَي:

خَبَرُ الرَّسُولِ يَفِيدُ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ بِالنَّظَرِ فِي الدَّلِيلِ، وَدَلِيلُهُ: أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ خَيْرٌ مَنْ ثَبَتَ

الثَّابِتُ بِالضَّرُورَةِ فِي التَّيَقُّنِ وَالثَّبَاتِ.

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَهُوَ سَبَبٌ لِلْعِلْمِ أَيْضًا.

وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالْبِدَاهَةِ فَهُوَ "ضُرُورِيٌّ"، كَالْعِلْمِ بِـ "أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ
أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ".

وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالاسْتِدْلَالِ فَهُوَ "اِكْتِسَابِيٌّ".

رسالته بالمعجزات، وكل خبر هذا شأنه فهو صادق، فهذا الخبر صادق.

(وَالْعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ) أَي: بخبر الرسول (يُضَاهِي) أَي: يُشَابِه (الْعِلْمُ الثَّابِتُ
بِالضَّرُورَةِ)، كَمَا يَحْصُلُ لَنَا الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ فِي الْمَحْسُوسَاتِ وَالبَدِيهَاتِ وَالمَقْوَاتِرَاتِ، (فِي
التَّيَقُّنِ) أَي: فِي عَدَمِ احْتِمَالِ التَّقْيِضِ عِنْدَ الْعَالَمِ (وَالثَّبَاتِ) أَي: فِي عَدَمِ احْتِمَالِ زَوَالِ
الْعِلْمِ بِتَشْكِيكِ الْمَشْكُوكِ، فَعِلْمٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُوَ "الاعتقاد المطابق الحازم الثابت"،
وَالَا لَكَ ذَلِكَ جَهْلًا، أَوْ ظَنًّا، أَوْ تَقْلِيدًا.

ولما كان في السبب الثالث خلاف السمنية والملاحدة والفلاسفة فردّ عليهم
صراحة، مع أنه معلوم مما سبق، وقال: (وَأَمَّا الْعَقْلُ): وَهُوَ قُوَّةٌ لِلنَّفْسِ تَدْرِكُ بِهَا
الْمَحْسُوسَاتِ بِالمُشَاهَدَةِ، وَالغَايَاتِ بِوَاسِطَةِ تَرْتِيبِ المَقْدَمَاتِ (فَهُوَ سَبَبٌ لِلْعِلْمِ أَيْضًا).

ولما كان العلم الحاصل بالعقل منقسم إلى ضروري وإكتسابي فقال: (وَمَا ثَبَتَ
مِنْهُ بِالْبِدَاهَةِ) أَي: بِأَوَّلِ التَّوَجُّهِ مِنْ غَيْرِ احْتِياجٍ إِلَى تَفَكُّرٍ (فَهُوَ) عِلْمٌ ("ضُرُورِيٌّ"،
كَالْعِلْمِ) الْحَاصِلِ بِدَاهَةً (بِـ "أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ") أَي: أَعْظَمُ مِنْ جُزْءِ ذَلِكَ
الشَّيْءِ، فَإِنَّ مَنْ تَصَوَّرَ مَعْنَى الْكُلِّ وَالْجُزْءِ وَالْأَعْظَمُ فَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ.

(وَمَا) أَي: الْعِلْمُ الَّذِي (ثَبَتَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْعَقْلِ (بِالاسْتِدْلَالِ) أَي: بِالنَّظَرِ فِي
الدَّلِيلِ (فَهُوَ "اِكْتِسَابِيٌّ") أَي: حَاصِلٌ بِالكَسْبِ وَالاخْتِيَارِ وَالكَسْبِ: هُوَ مُبَاشَرَةٌ
الْأَسْبَابِ بِالْاخْتِيَارِ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْكَسْبُ فِي الْاسْتِدْلَالِيَّاتِ - كَصَرْفِ الْعَقْلِ وَالنَّظَرِ فِي
المَقْدَمَاتِ - أَوْ فِي الْحَسِّيَّاتِ - كَمَا يَكُونُ فِي الْإِضْغَاءِ وَتَقْلِيلِ الْحَدَقَةِ - فَعِلْمٌ: أَنَّ الْعِلْمَ

وَالْإِلْهَامُ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ.



الحاصل بالاكتساب أعم من العلم الحاصل بالاستدلال؛ فبهذا المعنى: كل استدلال اكتسابي، وليس كل اكتسابي استدلالياً.

مكانة الإلهام

الملحوظة: لما كان الإلهام ليس سبباً لعامة الخلق؛ بل يحصل به العلم لصاحب الإلهام فقط، فقال: (وَالْإِلْهَامُ) المفسر بإلقاء معنى في القلب بطريق الفيض الحاصل لغير النبي (لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ) والعلم لعامة الخلق، وهو لا يصلح للإلزام على الغير (بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ) أي: عند أهل السنة والجماعة، خلافاً لبعض الصوفية والروافض؛ فلا يرد الاعتراض بالإلهام على حضر أسباب العلم في الثلاثة.

ذات الله وصفاته

والعالم بجميع أجزائه مُحَدَّثٌ؛ إِذْ هُوَ أَغْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ:

قَالَ أَغْيَانٌ: مَا يَكُونُ لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ.

وَهُوَ إِمَّا مُرَكَّبٌ - وَهُوَ الْجِسْمُ -، أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ - كَالْجَوْهَرِ -، وَهُوَ:

الجزء الذي لا يتجزى.

مقدمة في حقيقة العالم

اعلم أن الماتن أثبت أولاً ذات الله تعالى، ثم أثبت له صفات متعددة بدليل: أن

محدثات العالم وموجوداته أغْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ، وكل منهما حادث؛ فالعالم بجميع أجزائه حادث.

ولما ثبت: أن العالم حادث، وكل حادث لابد له من محدث، فالعالم لابد له من

محدث - وهو الله سبحانه وتعالى -؛ فثبت: أن محدث العالم هو الله سبحانه وتعالى.

وقال: (والعالم) أي ما سوى الله من الموجودات (بجميع أجزائه) من السماوات

وما فيها والأرض وما عليها (محدث) أي: يخرج من العدم إلى الوجود؛ وبين دليله بقوله:

(إذ هو) أي لأن العالم (أغْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ)، لأنه إن قام بذاته بأن يتخيز بنفسه غير تابع

لتخيزه لتخيز شيء آخر فهو غيبي، وإن لم يتخيز بنفسه بأن يكون تابعا لتخيز الجوهر

الذي هو محل هذا العرض فهو عرضي، وكل من العين والجوهر حادث - لتلليل سببئنه في

الملحوظة -؛ فالعالم حادث.

(قَالَ أَغْيَانٌ: مَا) أي ممكن (يَكُونُ لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ، وَهُوَ) أي: ماله قيام بذاته من

العالم (إِمَّا مُرَكَّبٌ) من جزئين فصاعدا (وَهُوَ الـ"جِسْمُ"، أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ كَالْجَوْهَرِ) وهو

العين الذي لا يقبل الانقسام لا فعلا ولا وهما ولا فرضا (وَهُوَ: الجزء الذي لا يتجزى)، وهو

ثابت عند المتكلمين خلافا للفلاسفة؛ واستدل الفرئقان على دعواهما بوجوه، لكنها

لا تخلو عن ضعف، ولهذا مال الإمام الرازي في هذه المسئلة إلى التوقف.

وَالْعَرَضُ: مَا لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَيَحْدُثُ فِي الْأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ كَالْأَلْوَانِ،
وَالْأَكْوَانِ، وَالطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ.



وَالْمُحْدِثُ لِلْعَالَمِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى:

الوَاحِدُ، الْقَدِيمُ، الْحَيُّ، الْقَادِرُ، الْعَلِيمُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الشَّائِي،

(وَالْعَرَضُ: مَا لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ) بَأَن يَكُونُ تَابِعًا لِلغَيْرِ فِي التَّحْيِيزِ، (وَيَحْدُثُ فِي الْأَجْسَامِ
وَالْجَوَاهِرِ، كَالْأَلْوَانِ) جَمْعُ لَوْنٍ، وَهُوَ السَّوَادُ وَالتَّبْيَاضُ مَثَلًا، (وَالْأَكْوَانِ) جَمْعُ كَوْنٍ، وَهُوَ:
الْحُصُولُ فِي التَّكَانِ بِحَسَبِ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، (وَالطُّعُومِ) وَهِيَ
الْمَرَارَةُ وَالْحَلَاوَةُ مَثَلًا (وَالرَّوَائِحِ) مِثْلُ رِيحِ الْيَسْكَ وَغَيْرِهِ، وَأَنْوَاعُهَا كَثِيرَةٌ.
الْمُلْحُوظَةُ: وَإِذَا تَقَرَّرَ: أَنَّ الْعَالَمَ أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ، وَالْأَعْيَانُ أَجْسَامٌ وَجَوَاهِرٌ، فَتَقُولُ:
الْكُلُّ حَادِثٌ، أَمَّا الْأَعْيَانُ فَلَأَنَّهَا لَا تَخْلُو عَنْ الْحَوَادِثِ، وَكُلُّ مَا لَا يَخْلُو عَنْ الْحَوَادِثِ فَهُوَ
حَادِثٌ، وَأَمَّا الْأَعْرَاضُ فبَعْضُهَا حَادِثٌ بِالشَّاهِدَةِ - كَالْحَرَكَةِ بَعْدَ السُّكُونِ، وَالضُّوءَ بَعْدَ
الظُّلْمَةِ - وَبَعْضُهَا حَادِثٌ بِالتَّلِيلِ، وَهُوَ طَرَيَانُ الْعَدَمِ، وَالْعَدَمُ يَنَاقِي الْقِدَمَ.

عقائد التوحيد

وَلَمَّا ثَبَتَ: أَنَّ الْعَالَمَ - بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ - مُحْدَثٌ، وَلَا بُدَّ لِلْمُحْدَثِ مِنْ مُحْدِثٍ - ضَرْوَةً
امْتِنَاعَ تَرْجُّعِ أَحَدِ طَرَفَيْ الْمُمْكِنِ مِنْ غَيْرِ مَرْجُّعٍ - ثَبَتَ أَنَّ لَهُ مُحْدِثًا، فَقَالَ: (وَالْمُحْدِثُ)
أَيُّ: الْمُبْدِأُ وَالتَّرْجُّعُ (لِلْعَالَمِ) الْمُمْكِنُ (هُوَ اللَّهُ) الْوَاجِبُ الْوُجُودَ (تَعَالَى).
فَهُوَ (الوَاحِدُ) فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصْدُقَ مَفْهُومُ وَاجِبِ الْوُجُودِ إِلَّا عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ،
وَالْمَشْهُورُ فِي ذَلِكَ بُرْهَانُ التَّمَانِعِ الْمَشَارِإِلِيَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ
لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وَمَعْنَى التَّرْهَانِ: أَنَّهُ لَوْ أُمَكِّنَ إِلَهَانِ لَأُمَكِّنَ بَيْنَهُمَا تَمَانِعٌ فِي
أَمْرٍ مَا، بِحَيْثُ: إِنْ قَدَّرَ أَحَدُهُمَا مَثَلًا - عَلَى أَمْرٍ يُخَالِفُ مُرَادَ الْآخَرِ فَلَزِمَ عَجْزُ الْآخَرِ،
وَأَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مُخَالَفَةِ الْآخَرِ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ لَزِمَ عَجْزُ الْأَوَّلِ.

المريد.

لَيْسَ بِعَرَضٍ، وَلَا جِسْمٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا مُصَوِّرٍ، وَلَا مُحَدِّدٍ، وَلَا مَعْدُونٍ،
وَلَا مُتَّبَعٍ وَلَا مُتَجَزِّئٍ، وَلَا مُتَرَكِّبٍ، وَلَا مُتَنَائٍ، وَلَا يُوصَفُ بِالْمَاهِيَّةِ،
وَلَا بِالْكَيفِيَّةِ، وَلَا يَتِمَكَّنُ فِي مَكَانٍ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ، وَلَا يُشَبِّهُهُ

وَهُوَ (الْقَدِيمُ) وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ لَوْجُودِهِ بَدَايَةٌ، أَوْ: الَّذِي لَمْ يَسْبِقْ عَلَيْهِ الْعَدَمُ؛ إِذْ لَوْ
كَانَ مَسْبُوقًا بِالْعَدَمِ لَكَانَ وَجُودُهُ مِنْ غَيْرِهِ حَرُورَةً، فَلَا يَكُونُ وَاجِبَ الْوُجُودِ.
(الْحَيُّ، الْقَادِرُ، الْعَلِيمُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الشَّائِي، الْمُرِيدُ)؛ لِأَنَّ بَدَاهَةَ الْعَقْلِ حَارِجَةٌ
بِأَنَّ مُحَدِّثَ الْعَالَمِ عَلَى هَذَا النَّمطِ الْبَدِيعِ وَالنَّظَامِ الْمُحْكَمِ لَا يَكُونُ بِدُونِ هَذِهِ الصِّفَاتِ.
ثُمَّ ذَكَرَ صِفَاتِهِ السَّلْبِيَّةَ بِأَنَّهُ (لَيْسَ بِعَرَضٍ) لِأَنَّ مَنْ لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ لَا يَكُونُ وَاجِبًا،
(وَلَا جِسْمًا) لِأَنَّ الْجِسْمَ لَا بَدْءَ لَهُ مِنَ التَّرَكِيبِ وَالتَّحْزِيزِ، وَهُوَ مِنْ أَمَارَةِ الْحَدُوثِ، (وَلَا جَوْهَرًا)
لِأَنَّ الْجَوْهَرَ جُزْءٌ مِنَ الْجِسْمِ وَهُوَ مُتَحْزِيزٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، (وَلَا مُصَوِّرًا) أَيْ: ذِي
صُورَةٍ وَشَكْلٍ، لِأَنَّهَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَجْسَامِ؛ (وَلَا مُحَدِّدًا) أَيْ: ذِي حَدٍّ وَنِهَايَةٍ، (وَلَا مَعْدُونًا)
أَيْ: ذِي عَدَدٍ وَكَثْرَةٍ أَيْ: لَيْسَ ذَاتُهُ مَحَلًّا لِلْكَثَيَّاتِ الْمُتَّصِلَةِ - كَالْمُقَادِيرِ - وَلَا الْمُنْقِصَةِ
كَالْأَعْدَادِ.

(وَلَا مُتَّبَعٍ وَلَا مُتَجَزِّئًا) أَيْ: لَيْسَ ذِي أَعْضَاءٍ وَأَجْزَاءٍ، (وَلَا مُتَرَكِّبًا) مِنْ
الْأَجْزَاءِ، لِمَا فِي ذَلِكَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى الْأَجْزَاءِ الْمُتَنَائِيَةِ لِلْوُجُوبِ؛ وَالْجِسْمُ الَّذِي لَهُ أَجْزَاءٌ يَسْتَلِ
بِاعْتِبَارِ تَأْلُفِهِ مِنْهَا مُتَرَكِّبًا، وَبِاعْتِبَارِ انْحِلَالِهِ إِلَيْهَا مُتَّبَعًا وَمُتَجَزِّيًا؛ (وَلَا مُتَنَائًا) لِأَنَّ ذَلِكَ
مِنْ صِفَاتِ الْمُقَادِيرِ وَالْأَعْدَادِ.

(وَلَا يُوصَفُ بِالْمَاهِيَّةِ) أَيْ: لَا يُوصَفُ بِالْمُجَانَسَةِ، لِأَنَّ الْمُجَانَسَةَ تُوجِبُ التَّمَايزَ عَنِ
الْمُجَانَسَاتِ بِفُضُولٍ مَقُومَةٍ يَمَيِّزُهُ عَمَّا يَشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ الْعَالِي، وَحِينَئِذٍ يُلْزَمُ التَّرَكِيبُ مِنَ
الْجِنْسِ وَالْفَضْلُ مَعَ أَنَّهُ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١] (وَلَا بِالْكَيفِيَّةِ) مِنَ اللَّوْنِ
وَالطَّعْمِ وَالرَّائِحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ وَتَوَابِعِ الْعِزَاجِ وَالتَّرَكِيبِ،
(وَلَا يَتِمَكَّنُ فِي مَكَانٍ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الِامْتِدَادِ وَالْمُقْدَارِ لِاسْتِلْزَامِهِ التَّجَزُّيَّ،

شَيْءٌ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ.



(وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ زَمَانٌ) لَأَنَّ الزَّمَانَ عِنْدَنَا عِبَارَةٌ عَنْ مُتَجَدِّدٍ يَقْدَرُ بِهِ مُتَجَدِّدٌ آخَرٌ، وَاللَّهُ مُنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ، (وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ) أَيُّ لَا يُمَازِلُهُ شَيْءٌ فِي وَصْفٍ مِنَ الْأَوْصَافِ؛ لِأَنَّ أَوْصَافَهُ تَعَالَى مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَجَلٌ وَأَعْلَى مِمَّا فِي الْمَخْلُوقَاتِ بِحَيْثُ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا، (وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ) لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالْبَعْضِ وَالْعَجْزَ عَنِ الْبَعْضِ نَقْصٌ وَاقْتِصَارٌ مَعَ أَنَّ النُّصُوصَ الْقَطْعِيَّةَ نَاطِقَةٌ بِعُمُومِ الْعِلْمِ وَشُمُولِ الْقُدْرَةِ، فَهُوَ ﴿يَكُلُّ شَيْءٌ عِلْمِي﴾ [الأنفال: ٧٥]، وَ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٧].

الْمَحْذُوظَةُ: اعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّنْزِيهَاتِ بَعْضُهُ يُغْنِي عَنِ الْبَعْضِ، إِلَّا أَنَّهُ حَاقِلُ التَّفْصِيلِ وَالتَّوْضِيحِ قَضَاءً لِحَقِّ الْوَاجِبِ فِي بَابِ التَّنْزِيهِ، وَرَدًّا عَلَى فِرْقِ الضَّلَالِ بِأَبْلَغِ وَجْهِ، فَلَمْ يَبَالِ بِتَكَرُّرِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ.

وَلَهُ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، وَهِيَ: لَاهُوتٌ وَلَا غَيْرُهُ؛ وَهِيَ: الْعِلْمُ،
وَالْقُدْرَةُ، وَالْحَيَوَةُ، وَالْقُوَّةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْإِرَادَةُ وَالْمَشِيئَةُ، وَالْفَعْلُ
وَالتَّخْلِيْقُ، وَالتَّرْزِيْقُ، وَالْكَلَامُ.



الصفات الأزلية

(و) لَمَّا ثَبَتَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ إلخ، وَعُلِمَ: أَنَّ كَلَامًا مِنْ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى
زَائِدٍ عَلَى مَفْهُومِ الْوَاجِبِ، وَأَنَّ صِدْقَ الْمَشْتَقِّ عَلَى شَيْءٍ يَفْتَضِي ثُبُوتَ مَا اخُذَ الْاِسْتِغْنَاءُ لَهُ؛
فَقَالَ: (لَهُ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ) لِاسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ الْقَدِيمِ تَعَالَى؛ (قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ) تَعَالَى
لَا يَغْيِرُهُ، كَمَا رَعَمَتِ الْمُعْزِلَةُ: مِنْ أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِعِلَامٍ هُوَ قَائِمٌ بغيره؛ (و) لَمَّا كَانَتْ (هِيَ)
أَيُّ: الصِّفَاتِ (لَاهُوتٌ) أَيُّ: لَا عَيْنُ الذَّاتِ فِي الْمَفْهُومِ (وَلَا غَيْرُهُ)؛ فِي الْوُجُودِ فَلَا يُلْزَمُ: قَدَمُ
الْغَيْرِ، وَلَا تَكَثُّرُ الْقَدَمَاءِ.

(وَهِيَ) أَيُّ صِفَاتِهِ الْأَزَلِيَّةِ: (الْعِلْمُ) وَهِيَ: صِفَةُ أَزَلِيَّةٌ تُنْكَشِفُ بِهَا الْمَغْلُومَاتُ،
(وَالْقُدْرَةُ) وَهِيَ: صِفَةُ أَزَلِيَّةٌ تَوْثِّرُ بِهَا فِي الْمَقْتُورَاتِ عِنْدَ التَّعَلُّقِ، (وَالْحَيَوَةُ) وَهِيَ: صِفَةُ
أَزَلِيَّةٌ تَوْجِبُ صِحَّةَ الْعِلْمِ، (وَالْقُوَّةُ) وَهِيَ: بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ، فَهِيَ مِنْ قَبِيلِ عَظْفِ الْقَفْسِيرِ؛
(وَالسَّمْعُ) وَهِيَ: صِفَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَسْمُوعَاتِ، (وَالْبَصَرُ) وَهِيَ: صِفَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَبْصَرَاتِ، فَتُدْرِكُ
بِهِمَا إِدْرَاكَ تَامًّا، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّوَهُّمِ وَالتَّخْيِيلِ، وَلَا عَلَى طَرِيقِ تَأَثُّرِ حَاسَّةٍ وَوُصُولِ هَوَاءٍ؛
(وَالْإِرَادَةُ وَالْمَشِيئَةُ) وَهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ صِفَةٍ فِي الْحَيِّ تُوجِبُ تَخْصِيصَ أَحَدِ الْمُقْدُورَيْنِ فِي
أَحَدِ الْأَوْقَاتِ بِالْوُقُوعِ.

(و) مِنْ صِفَةِ التَّكْوِينِ: (الْفَعْلُ وَالتَّخْلِيْقُ) فَهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ صِفَةِ أَزَلِيَّةٍ
تُسَمَّى بِـ "التَّكْوِينِ"، (و) مِنْهُ: (التَّرْزِيْقُ) وَهُوَ تَكْوِينُ مَخْصُوصٍ.

(و) صِفَةُ (الْكَلَامِ) صِفَةُ أَزَلِيَّةٌ، غُيِّرَ عَنْهَا بِالنِّظَمِ الْمُسَمًّى بِالْقُرْآنِ الْمُرَكَّبِ مِنْ
الْحُرُوفِ؛ وَالذَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ صِفَةِ الْكَلَامِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ: إِجْتِمَاعُ الْأَمَةِ، وَتَوَاتُرُ الثَّقَلِ عَنِ
الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ -: أَنَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ مَعَ الْقَطْعِ بِاسْتِحَالَةِ التَّكَلُّمِ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ

وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ أَزَلِيَّةٌ، لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ
وَالْأَصْوَاتِ؛ وَهُوَ صِفَةٌ مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ وَالْأَفْهَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، بِهَا
أَمْرٌ وَنَآءٌ وَخَيْرٌ.

وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرٌ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا،

صِفَةُ الْكَلَامِ، فَقَبِلْتُ: أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَاتٍ ثَمَانِيَةَ، وَهِيَ: الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْحَيَاةُ، وَالسَّمْعُ،
وَالْبَصَرُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالتَّكْوِينُ، وَالْكَلَامُ.

الْمُلْحُوظَةُ: وَلَمَّا كَانَ فِي الْعَلَاكَةِ الْأَجِيرَةُ زِيَادَةُ نِزَاعٍ وَخَفَاءٍ، كَرَّرَ الْإِشَارَةَ إِلَى
إثباتها وقدمها.

صفة الكلام ومظهره

(وَهُوَ) أَيُّ: اللَّهُ تَعَالَى (مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ) ضَرْوَةٌ امْتِنَاعٍ لِثَبَاتِ
الْمُسْتَقْبَلِ لِلشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ قِيَامٍ مَأْخُذِ الْإِسْتِثْقَاءِ بِهِ (أَزَلِيَّةٌ)، ضَرْوَةٌ امْتِنَاعٍ قِيَامِ الْحَوَادِثِ
بِذَاتِهِ تَعَالَى، (لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ) ضَرْوَةٌ أَنَّهَا أَغْرَاضُ حَادِثَةٍ (وَهُوَ)
أَيُّ: الْكَلَامُ (صِفَةٌ) أَيُّ: مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى (مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ) الَّذِي هُوَ: تَرْكُ التَّكَلُّمِ
مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، (وَالْأَفْهَةِ) الَّتِي هِيَ عَدَمُ مَطَاوَعَةِ الْأَلَاتِ، كَمَا فِي الْحَرَسِ وَالطَّفُولِيَّةِ.

(وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، بِهَا أَمْرٌ وَنَآءٌ وَخَيْرٌ) يَعْنِي: أَنَّهُ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ تَتَكَثَّرُ بِالنِّسْبَةِ
إِلَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْحَتْمِ بِاخْتِلَافِ التَّعْلُقاتِ، كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَسَائِرِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ كَلَامًا
مِنْهَا وَاحِدَةٌ قَدِيمَةٌ، وَالتَّكَثُّرُ وَالْحُدُوثُ إِنَّمَا هُوَ فِي التَّعْلُقاتِ وَالْإِصَافَاتِ، لَمَّا أَنَّ ذَلِكَ أَلْيَقُ
بِكَمَالِ التَّوَجِيدِ؛ وَلِأَنَّهُ لَا تَكْلِيلَ عَلَى تَكْثُرِ كُلِّ مِنْهَا فِي نَفْسِهَا.

بَيَان: أَنَّ الْقُرْآنَ - كَلَامُ اللَّهِ - قَدِيمٌ غَيْرٌ مَخْلُوقٌ

وَلَمَّا صَرَحَ بِأَزَلِيَّةِ الْكَلَامِ حَاوَلَ التَّنْبِيْهُ عَلَى: أَنَّ الْقُرْآنَ أَيْضًا قَدْ يُطْلَقُ عَلَى هَذَا
الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ الْقَدِيمِ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى النَّظْمِ الْمَثَلُوعِ الْحَادِثِ، فَقَالَ: (وَالْقُرْآنُ) أَيُّ: الْكَلَامِ
النَّفْسِيِّ (كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرٌ مَخْلُوقٌ)، وَعَقَّبَ "الْقُرْآنَ" بِ"كَلَامُ اللَّهِ" لِكَلَّا يَسْبِقَ إِلَى

مَحْفُوظٌ فِي قُلُوبِنَا، مَقْرُوءٌ بِالسِّنِّتِنَا، مَسْمُوعٌ بِأَذَانِنَا، غَيْرُ حَالٍ فِيهَا.



وَالْتَّكْوِينُ صِفَةُ لِلَّهِ تَعَالَى أَرْلِيَّةٌ؛ وَهُوَ تَكْوِينُهُ لِلْعَالَمِ وَلِكُلِّ جُزْءٍ

الفهم: أَنَّ الْمُؤَلَّفَ مِنَ الْأَصْوَاتِ وَالْحُرُوفِ قَدِيمٌ، كَمَا نَهَبَتْ إِلَيْهِ الْخَنَابِلَةُ جَهْلًا أَوْ عِنَادًا، وَأَقَامَ "غَيْرُ مَخْلُوقٍ" مَقَامَ "غَيْرِ حَادِثٍ" تَنْبِيْهَا عَلَى التَّحَادِيهِمَا.

(وَهُوَ) أَيُّ: الْقُرْآنَ الَّذِي هُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، (مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا) أَيُّ: بِأَشْكَالِ الْكِتَابَةِ وَصُورِ الْحُرُوفِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، (مَحْفُوظٌ فِي قُلُوبِنَا) أَيُّ: بِاللِّغَاظِ تَحْمِلُهُ، (مَقْرُوءٌ بِالسِّنِّتِنَا) بِحُرُوفِهِ الْمَلْفُوظَةِ الْمَسْمُوعَةِ، (مَسْمُوعٌ بِأَذَانِنَا) بِتِلْكَ أُنْصَا، (غَيْرُ حَالٍ فِيهَا)، أَيُّ: -مَعَ ذَلِكَ- لَيْسَ الْكَلَامُ النَّفْسِي حَالًا فِي الْمَصَاحِفِ، وَلَا فِي الْقُلُوبِ، وَلَا فِي الْأَلْسِنَةِ، وَلَا فِي الْأَذَانِ؛ بَلْ هُوَ "مَعْنَى قَدِيمٌ" قَائِمٌ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، يُلْفَظُ وَيُسْمَعُ بِالنِّظَمِ الدَّالِّ عَلَيْهِ، وَيُحْفَظُ بِالنِّظَمِ الْمُخَيَّلِ، وَيُكْتَبُ بِنُقُوشٍ وَأَشْكَالٍ مَوْضُوعَةٍ لِلْحُرُوفِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ.

فَحَيْثُ يُوصَفُ الْقُرْآنُ بِمَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْقَدِيمِ -كَمَا فِي قَوْلِنَا: "الْقُرْآنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ"- فَالْمُرَادُ مِنْهُ حَيْثُ يُدْخِلُ حَقِيقَتُهُ التَّوَجُّدَ فِي الْخَارِجِ الْمَعْبُورِ عَنْهُ بِـ "الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ"، وَحَيْثُ يُوصَفُ بِمَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْمَخْلُوقَاتِ وَالْمَحْدَثَاتِ يُرَادُ بِهِ الْأَلْفَاظُ الْمَعْبُورُ عَنْهُ بِـ "الْكَلَامِ اللَّفْظِيِّ"، كَمَا فِي قَوْلِهِ: "حَفِظْتُ الْقُرْآنَ".

الكلام في التكوين والإرادة

(وَالْتَّكْوِينُ) وَهُوَ الْمَعْنَى الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ بِ: الْفَعْلِ وَالْحَقْلِ وَالتَّخْلِيْقِ وَالْإِنْجَادِ وَالْإِحْدَاثِ وَالْإِخْتِرَاعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ وَيُفَسَّرُ بِإِخْرَاجِ الْمَعْدُومِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ (صِفَةُ لِلَّهِ تَعَالَى) لِإِطْبَاقِ الْعَقْلِ وَالثَّقَلِ عَلَى: أَنَّهُ خَالِقٌ لِلْعَالَمِ مُكَوِّنٌ لَهُ، وَامْتِنَاعِ إِطْلَاقِ الْأَسْمِ الْمُسْتَقَّ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مَأْخَذُ الْأَشْيَاقِ وَضْعًا لَهُ قَائِمًا بِهِ، (أَرْلِيَّةٌ) بِوُجُوهٍ: مِنْهَا: أَنَّهُ يَمْتَنِعُ قِيَامُ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَمِنْهَا: أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ ذَاتَهُ فِي كَلَامِهِ الْأَرْلِيِّ بِأَنَّهُ الْخَالِقُ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْلِ خَالِقًا لَزِمَ الْكَيْتُبُ أَوْ الْعُدُولُ إِلَى الْمَجَازِ.

(وَهُوَ) أَيُّ: التَّكْوِينُ، (تَكْوِينُهُ لِلْعَالَمِ) بِأَنْ يَجْرِي عَادَتُهُ فِي تَكْوِينِ الْأَشْيَاءِ

مِنْ أَجْزَائِهِ لَا فِي الْأَزَلِ؛ بَلْ لَوْ قَتِ وَجُودِهِ عَلَى حَسَبِ عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ؛
وَهُوَ غَيْرُ الْمَكُونِ عِنْدَنَا.

وَالْإِرَادَةُ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، أَرْزِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ.



وَرُؤْيَةُ اللَّهِ تَعَالَى جَائِزَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَاجِبَةٌ بِالثَّقَلِ، وَقَدْ وَرَدَ الدَّلِيلُ

بأن يكونها بكلمة «كُنْ»، وإن لم يستيع تكونها بغيرها، (و) كذا تكونه (لكل
جزء من أجزاءه) لا في الأزل، (بل لوقت وجوده) على حسب علمه وإرادته، فالكون
بإي أزل وأبدًا، والمكون حادثٌ يحدثُ التعلق.

(وهو غير المكون عندنا) لأن الفعل يُقَابِرُ التفعُّولَ بالضرورة، كالطرب مع
المطروب.

الملحوظة: اعلم! أن الصفات عند الأشاعرة سبع، والله تعالى مع صفاته السبع
قديم؛ وزاد المائريدية صفة ثامنة سموها بالكونين، وقالوا إن القدرة والإرادة تتعلقان
بجانبَي الشيء، ولم يُفَيِّدا فعلية وجوده، فاحتاج إلى صفة الكونين الذي يتعلق بوجود
الشيء فقط، ولا يتعلق بالعدم أصلاً؛ وهم أخذوا هذه الصفة من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ

إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

صفة الإرادة

(وَالْإِرَادَةُ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَرْزِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ) كَرَّرَ ذَلِكَ تَأَكِيدًا وَتَحْقِيقًا لِإِثْبَاتِ
صِفَةِ قَدِيمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، تَقْتَضِي تَحْصِيصَ الْمَكُونَاتِ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ، وَفِي وَاقْتِ دُونَ وَاقْتِ؛
وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا: الْآيَاتُ النَّاطِقَةُ بِإِثْبَاتِ صِفَةِ الْإِرَادَةِ وَالْمَشِيئَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، مَعَ الْقَطْعِ
بِلُزُومِ قِيَامِ صِفَةِ الشَّيْءِ بِهِ، وَامْتِنَاعِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِهِ تَعَالَى.

مسئلة رؤية الله تعالى

(وَرُؤْيَةُ اللَّهِ تَعَالَى) بِمَعْنَى الْإِنْكَشَافِ الثَّامِّ بِالْبَصَرِ، (جَائِزَةٌ) أَي: مُمَكِّنَةٌ (فِي الْعَقْلِ)

السَّمْعِيُّ بِإِنْجَابِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ تَعَالَى فِي دَارِ الْآخِرَةِ.
فَيُرَى لَا فِي مَكَانٍ، وَلَا عَلَى جِهَةٍ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ وَاتِّصَالِ شُعَاعٍ،
وَتُبُوتِ مَسَافَةِ بَيْنِ الرَّائِي وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى.

يَتَعَفَى: أَنَّ الْعَقْلَ إِذَا خُلِيَ وَنَفْسَهُ لَمْ يَخْجُشْ بِامْتِنَاعِ رُؤْيِيهِ مَا لَمْ يَقُمْ لَهُ بُرْهَانٌ عَلَى ذَلِكَ،
وَمَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْامْتِنَاعِ، (وَاجِبُهُ بِالنَّظَرِ، وَقَدْ وَرَدَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ بِإِنْجَابِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ
اللَّهُ - تَعَالَى - فِي دَارِ الْآخِرَةِ).

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرٌ﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاضِرَةٌ [القيامة: ٢٢ -
٢٣]؛ وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "لَأَنْتُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ."
[البخاري عن الجريري: ٥٥٤] وفي رواية بلفظ: كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ. [رواه
الترمذي]؛ وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَهُوَ أَنَّ الْأُمَّةَ كَانُوا مُجْمِعِينَ عَلَى وَقُوعِ الرُّؤْيَةِ فِي الْآخِرَةِ، (فَيُرَى)
بِحُلُقِ اللَّهِ (لَا فِي مَكَانٍ، وَلَا عَلَى جِهَةٍ مِنْ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ وَاتِّصَالِ شُعَاعٍ، أَوْ تُبُوتِ مَسَافَةِ بَيْنِ
الرَّائِي وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى)؛ وَفِيَّاسُ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ قَاسِدًا.

مَبَاحِثُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ

وَاللَّهُ تَعَالَى خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ؛ وَهِيَ كُلُّهَا بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ وَقَضِيَّتِهِ وَتَقْدِيرِهِ.
وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ يُثَابِتُونَ بِهَا، وَيُعَاقِبُونَ عَلَيْهَا؛ وَالْحَسَنُ

مكانة أفعال العباد

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَبَاحِثِ الذَّاتِ وَصِفَاتِهِ شَرَعَ فِي بَيَانِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، فَقَالَ: (وَاللَّهُ تَعَالَى خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ) مِنَ التَّلَكِّ وَالْحِنِّ وَالْإِنْسِ، وَلَا خَالِقَ لَهَا سِوَاهُ؛ لَا كَمَا زَعَمَتِ الْمُعْتَزِلَةُ مِنْ: "أَنَّ الْعَبْدَ خَالِقٌ لِأَفْعَالِهِ"؛ وَمَحَلُّ التَّزَاوُعِ الْأَفْعَالِ الْاخْتِيَارِيَّةِ، فَإِنَّ الْأَضْطِرَّارِيَّةَ يَخْلُقُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ إِجْمَاعًا، - كَحَرَكَةِ الْمُرْتَعِشِ -: (مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصُّفَّت: ٩٦].

(وَهِيَ) أَيُّ: أَفْعَالِ الْعِبَادِ كُلُّهَا (بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ) تَعَالَى وَتَقَدَّسَ، وَقَدْ سَبَقَ: أَنَّهَا عِبَارَتَانِ عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ. (وَحُكْمِهِ) لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى خِطَابِ التَّكْوِينِ. (وَقَضِيَّتِهِ) أَيُّ: قَضَاءِهِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْفَعْلِ مَعَ زِيَادَةِ إِحْكَامِ قَوْلِهِ: (وَتَقْدِيرِهِ) وَهُوَ تَحْدِيدُ كُلِّ مَخْلُوقٍ بِحَدِّهِ الَّذِي يُوجَدُ مِنْ حُسْنٍ وَقُبْحٍ، وَنَفْعٍ وَضَرٍ، وَمَا يَخُونُهُ مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَمَا يُكْرَبُ عَلَيْهِ مِنْ ثَوَابٍ وَعِقَابٍ.

لِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ يَتَعَلَّقُ بِهَا الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ

(وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ يُثَابِتُونَ بِهَا) إِنْ كَانَتْ طَاعَةً، (وَيُعَاقِبُونَ عَلَيْهَا) إِنْ كَانَتْ مَعْصِيَةً؛ لَا كَمَا زَعَمَتِ الْجَبَرِيَّةُ مِنْ: أَنَّ حَرَكَاتِهِ بِمَنْزِلَةِ حَرَكَاتِ الْجَمَادَاتِ، لَا قُدْرَةَ عَلَيْهَا وَلَا قَضْدَ وَلَا اخْتِيَارَ وَهُوَ بَاطِلٌ.

(وَالْحَسَنُ مِنْهَا) أَيُّ: مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَهُوَ مَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِالْمَذْحِ فِي الْعَاجِلِ، وَالثَّوَابِ فِي الْآجِلِ؛ وَالْأَخْسَنُ أَنْ يُقَسَّرَ بِمَا لَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِاللَّدَمِّ وَالْعِقَابِ، لِيَشْتَمَلَ الْمُبَاحَ (بِرِضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى) أَيُّ: بِإِرَادَتِهِ مِنْ غَيْرِ اغْتِرَاضٍ.

مِنْهَا بِرِضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْقَبِيحُ مِنْهَا لَيْسَ بِرِضَائِهِ تَعَالَى.



وَالِاسْتِطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ، وَهِيَ: حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا
الْفِعْلُ؛ وَيَقَعُ هَذَا الْأِسْمُ عَلَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ.
وَصِحَّةُ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ عَلَى هَذِهِ الْاسْتِطَاعَةِ؛ وَلَا يُكَلَّفُ الْعَبْدُ

(وَالْقَبِيحُ مِنْهَا) وَهُوَ مَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِالدَّمِّ فِي الْعَاجِلِ وَالْعِقَابِ فِي الْأَجْلِ،
(لَيْسَ بِرِضَائِهِ) لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْاِغْتِرَاضِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْغَبُ لِعِبَادِهِ الْكَافِرُونَ﴾
[الزمر: ٧]، بِعَنِي: أَنَّ الْإِرَادَةَ وَالْمَشِيئَةَ وَالتَّقْدِيرَ يَتَعَلَّقُ بِالْكُلِّ، وَالرِّضَاءُ وَالْمَحَبَّةُ وَالْأَمْرُ
لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْحَسَنِ دُونَ الْقَبِيحِ.

الْمُلْحُوظَةُ: وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْكُسْبِ وَالْخَلْقِ: أَنَّ صَرْفَ الْعَبْدِ قُدْرَتَهُ وَإِرَادَتَهُ إِلَى
الْفِعْلِ كُسْبٌ، وَإِجْهَادُ اللَّهِ تَعَالَى الْفِعْلَ عَقِبَ صَرْفِ الْعَبْدِ "خَلْقٌ".

الاستِطَاعَةُ وَالتَّكْلِيفُ

(وَالِاسْتِطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ، وَهِيَ حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ) أَيْ: ذَاتُهَا وَغَيْثُهَا، وَيُسَمَّى أَنْ
يَكُونُ الْإِبْرَارُ: "وَهِيَ -حَقِيقَةُ- الْقُدْرَةُ"، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْاسْتِطَاعَةَ تُطْلَقُ عَلَى الْقُدْرَةِ
حَقِيقَةً، وَعَلَى سَلَامَةِ الْآلَاتِ تَجَازًا (الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ)؛ (و) أَيْضًا (يَقَعُ هَذَا الْأِسْمُ)
بِعَنِي: لَفْظُ الْاسْتِطَاعَةِ (عَلَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ) لِلْمُكَلَّفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

(وَصِحَّةُ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ عَلَى هَذِهِ الْاسْتِطَاعَةِ) أَيْ بِالْمَعْنَى الثَّانِي، وَالْكَافِرُ لِمَا
صَرَفَ قُدْرَتَهُ -الَّتِي تَصْلُحُ لِلضَّالِّينَ بِعَنِي: الْكَافِرُ وَالْإِسْلَامَ- بِاخْتِيَارِهِ إِلَى الْكُفْرِ،
وَضَمُّهُ بِاخْتِيَارِهِ صَرْفَهَا إِلَى الْإِيمَانِ؛ فَاسْتَحَقَّ الدَّمَ وَالْعِقَابَ.

تَكْلِيفُ الْعَبْدِ بِمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ

(وَلَا يُكَلَّفُ الْعَبْدُ بِمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ) سَوَاءٌ كَانَ مُمْتَنِعًا فِي نَفْسِهِ -كَجَمْعِ

بِمَا لَيْسَ فِي وَسْعِهِ.



وَمَا يُوجَدُ مِنَ الْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ، وَالْإِنْكَسَارِ
فِي الزُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ، وَمَا أَشْبَهُهُ؛ كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى،
لَا ضَنْعَ لِلْعَبْدِ فِي تَخْلِيْقِهِ.

وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ؛ وَالْمَوْتُ قَائِمٌ بِالْمَيِّتِ، مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى؛

الطَّيِّبِينَ -، أَوْ مُنْكِتًا فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْعَبْدِ عَادَى - كَمَخْلُوقِ الْجِسْمِ - لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ وَأَمَّا مَا كَانَ مُنْكِتًا فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ
تَعَلَّقَ عِلْمُهُ تَعَالَى بِعَدَمِهِ فَهَذَا التَّكْلِيفُ جَائِزٌ وَرَاقِعٌ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ دَائِمًا يَكُونُ
تَابِعًا لِلْمَعْلُومِ، لَا التَّعْلُومُ يَكُونُ تَابِعًا لِلْعِلْمِ.

مَسْئَلَةُ التَّوْلِيدِ

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَبَاحِثِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ وَتَخْلِيْقِهَا شَرَعَ فِي بَحْثِ التَّوْلِيدِ، فَقَالَ: (وَمَا
يُوجَدُ مِنَ الْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ، وَالْإِنْكَسَارِ فِي الزُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ
وَمَا أَشْبَهُهُ) كَالْمَوْتِ عَقِيبَ الْقَتْلِ، (كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى) لِأَنَّهُ هُوَ الْخَالِقُ وَخَدَهُ، وَأَنَّ
كُلَّ الْمُنْكِتَاتِ مُسْتَقْنِيَّةٌ إِلَيْهِ بِلا واسطة، (لَا ضَنْعَ لِلْعَبْدِ فِي تَخْلِيْقِهِ)، وَلَا فِي الْكَيْسَابَةِ.
الْمَلْحُوظَةُ: اعْلَمْ أَنَّ الْأَمْرَ الْمُرْتَبَّ عَلَى فِعْلِ الْعَبْدِ كـ "الْقَتْلُ" الْمُرْتَبَّ عَلَى
رَمِي السَّهْمِ يُسَمَّى مُوَلَّدًا، وَاضْدَارَ هَذَا الْفِعْلُ يُسَمَّى "تَوَلَّدًا"، وَهُوَ مَخْلُوقُ اللَّهِ تَعَالَى
عِنْدَنَا، وَعِنْدَ جُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ مَخْلُوقُ الْعَبْدِ.

يَبَيِّنُ أَنَّ الْمَقْتُولَ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ

(وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ) أَيُّ: الْوَقْتُ الْمَقْدَّرُ لِمَوْتِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ حَكَّمَ بِأَجَالِ
الْعِبَادِ عَلَى مَا عَلِمَ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ، وَبَيَّأَنَهُ ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾

لَا صُنْعَ فِيهِ لِلْعَبْدِ لَا تَخْلِيقًا وَلَا اكْتِسَابًا، وَالْأَجَلَ وَاحِدٌ.
وَالْحَرَامُ رِزْقٌ، وَكُلُّ يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ - حَلَالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا -،
وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلَ غَيْرَهُ رِزْقَهُ.

* * *

- ١- وَاللَّهُ تَعَالَى يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ.
- ٢- وَمَا هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

[يونس: ١٠٩]، (وَالْمَوْتُ قَائِمٌ بِالْمَيِّتِ، تَخْلُقُ لَهُ اللَّهُ تَعَالَى)، لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِيهِ تَخْلِيقًا وَلَا
اِكْتِسَابًا، (وَالْأَجَلَ وَاحِدٌ)، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْأَشَاعِرَةِ وَجُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ، إِلَّا أَنَّا لَا نَجُوزُ الْمَوْتَ
إِلَّا فِيهِ، وَهُمْ يُجُوزُونَ وَقُوعَ الْمَوْتِ قَبْلَهُ، كَمَا فِي الْمَقْتُولِ.

بَيَانُ أَنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ الْحَرَامَ كَمَا يَرْزُقُ الْحَلَالَ

(وَالْحَرَامُ رِزْقٌ) لِأَنَّ الرِّزْقَ اسْمٌ لِمَا يَسُوْقُهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيُّ: يُرْسِلُهُ وَيَبْلُغُهُ إِلَى الْحَيَوَانِ
فَيَأْكُلُهُ، وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ حَلَالًا وَقَدْ يَكُونُ حَرَامًا بِكَسْبِ الْعَبْدِ فَيُؤْخَذُ بِهِ؛ (وَكُلُّ يَسْتَوْفِي)
أَيُّ: يَسْتَكْتِمُ (رِزْقَ نَفْسِهِ، حَلَالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا) لِحُصُولِ التَّغْذِي بِهَمَا جَمِيعًا، (وَلَا يُتَصَوَّرُ
أَنْ لَا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ، أَوْ يَأْكُلَ غَيْرَهُ رِزْقَهُ)؛ لِأَنَّ مَا قَدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى غِذَاءً لِشَخْصٍ، يَجِبُ
أَنْ يَأْكُلَهُ، وَيَسْتَتِيعُ أَنْ يَأْكُلَ غَيْرَهُ، وَالْأَزْمُ الْجَهْلُ وَالْعَجْزُ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ.

التَّنْبِيْهَانِ

الأول: بَيَانُ أَنَّ الْهِدَايَةَ وَالضَّلَالَةَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: (وَاللَّهُ تَعَالَى يُضِلُّ مَنْ
يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) بِمَعْنَى خَلَقَ الضَّلَالَةَ وَالْإِهْتِدَاءَ؛ لِأَنَّهُ الْخَالِقُ وَحْدَهُ.

الثاني: بَيَانُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ، فَقَالَ: (وَمَا هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ، فَلَيْسَ
ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى) وَالْأَلَمَّا خَلَقَ الْكَافِرَ الْفَقِيرَ الْمُعْتَذِرَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَيَنْفَعُ
مَا قَالَ الْمَآثِرُ يَدِيَّةً: بَعَثَ النَّبِيَّ ﷺ وَاجِبٌ مِنَ اللَّهِ، لَا عَلَيْهِ، بِحَيْثُ أَوْجَبَ بِغَثَّتِهِ مِنْ نَفْسِهِ
عَلَى نَفْسِهِ.

عقائد المعاد

وَعَذَابُ الْقَبْرِ لِلْكَافِرِينَ وَلِبَعْضِ غُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ
فِي الْقَبْرِ، وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، ثَابِتٌ بِالْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ.
وَالْبَعْثُ حَقٌّ، وَالْوَزْنُ حَقٌّ.

مسئلة القبر والحفر

(وَعَذَابُ الْقَبْرِ لِلْكَافِرِينَ وَلِبَعْضِ غُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ،) خَصَّ الْبَعْضَ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُرِيدُ اللَّهُ تَعَالَى تَعْذِيبَهُ فَلَا يُعَذَّبُ، (وَتَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي الْقَبْرِ،) بِمَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيُرِيدُهُ، (وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ) وَهُمَا: مَلَكَانِ مِنْ جِنْسِ الْمُنْكَرِ وَالنَّكِيرِ يَدْخُلَانِ الْقَبْرَ، فَيَسْأَلَانِ الْعَبْدَ عَنْ رَبِّهِ وَعَنْ دِينِهِ وَعَنْ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، (ثَابِتٌ) أَيُّ: كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ ثَابِتٌ (بِالْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ)، وَدَلِيلُهَا عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْكَافِرُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا، وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "اسْتَخْرُوهَا عَنِ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مِنْهُ". [الدارقطني عن أبي هريرة: ٥٧٠، والحاصم عن ابن عباس: ١-٢٩٣].

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَأَمَّا الْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفْرِ النَّارِ). [رواه الترمذي عن أبي سعيد: ٤٦٠، والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة: ٤٠٩] وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَوْزَقَانِ، يُقَالُ لأَخَذَهَا مُنْكَرٌ وَلِلْآخَرِ نَكِيرٌ) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ. [رواه الترمذي عن أبي هريرة: ١٧٦، وابن حبان: ٣١١٧]

الإيمان بالبعث واجب

(وَالْبَعْثُ) وَهُوَ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَوْتَى مِنَ الْقُبُورِ، بِأَنْ يَجْمَعَ أَجْزَاءَهُمْ الْأَصْلِيَّةَ النَّبَاقِيَّةَ مِنْ أَوَّلِ الْعُمُرِ إِلَى آخِرِهِ - لِأَجْمِيعِ الْأَجْزَاءِ -، وَيُعِيدَ الْأَرْوَاحَ إِلَيْهَا، (حَقٌّ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٦]، وَالْمُرَادُ بِالْأَجْزَاءِ: التُّرَابُ الَّذِي يَفْجِنُهُ الْمَلَكُ بِالْمَقِي، كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنَّ الْمَلَكَ الْمُوَكَّلَ بِالرَّجَمِ يَأْخُذُ التُّرَابَ الَّذِي يُدْفَنُ فِيهِ فَيَعْجِنُ بِهِ التُّطْفَةَ. رَوَاهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ.

وَالكِتَابُ حَقٌّ، وَالسُّؤَالُ حَقٌّ. وَالْحَوْضُ حَقٌّ، وَالصَّرَاطُ حَقٌّ.

وَزُنُ الْأَعْمَالِ حَقٌّ

(وَالْوَزْنُ حَقٌّ) يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] وَالْيَمِيزَانُ: عِبَارَةٌ عَمَّا يُعْرَفُ بِهِ مَقَادِيرُ الْأَعْمَالِ وَالْعَقْلُ قَاصِرٌ عَنْ إِدْرَاكِ كَيْفِيَّتِهِ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ: إِظْهَارُ الْعَدْلِ عَلَى الْخَلَائِقِ، وَقَطْعُ لَمَعِزَةِ الْعَصَاةِ.

(وَالكِتَابُ) الْمُنْبَتُّ فِيهِ طَاعَاتُ الْعِبَادِ وَمَعَاصِيهِمْ، يُؤْتَى لِلْمُؤْمِنِينَ بِأَيَّمَانِهِمْ، وَالْكَفَّارِ بِشِمَائِلِهِمْ أَوْ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ (حَقٌّ)، يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الاسراء: ١٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا﴾. [الانشقاق: ١١]

السُّؤَالُ حَقٌّ

(وَالسُّؤَالُ) عِنْدَ الْحِسَابِ هُوَ أَنْ يَسْأَلَ الْعِبَادُ عَنْ أَعْمَالِهِمْ، (حَقٌّ)، يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَسْأَلِ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلْيَسْأَلِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُ لِمَنْ يُسْأَلُ﴾ [الصف: ٢٤].

الْحَوْضُ حَقٌّ

(وَالْحَوْضُ حَقٌّ)، يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، وَيَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَا سَوَاءٍ، مَاءُهُ أُنْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكَيْفَائِهِ أَكْثَرُ مِنْ نُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ يَشْرَبْ مِنْهُ فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا". [البخاري: ٦٥٧٩، مسلم: ٣٣٩٢ عن عبد الله بن عمرو]

الصَّرَاطُ حَقٌّ

(وَالصَّرَاطُ حَقٌّ)، وَهُوَ جَسْرٌ مَمْلُودٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، أَكْثَرُ مِنَ الشَّعْرِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ، يَغْبِرُّ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَتُزَلُّ بِهِ أَقْدَامُ أَهْلِ النَّارِ، وَأَنْكَرُهُ أَكْثَرُ الْمُعْزِلَةِ بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْعُبُورَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أُمَكِّنَ فِيهِ تَغْذِيبٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا أَيْضًا مِنْ قَبِيلِ قِيَاسِ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ وَهُوَ بَاطِلٌ.

وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ مَوْجُودَتَانِ بَاقِيَتَانِ لَا تَفْنَيَانِ،
وَلَا يَفْنِي أَهْلُهُمَا.



وَالْكِبِيرَةُ لَا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا تُدْخِلُهُ فِي الْكُفْرِ.

الْجَنَّةُ وَالنَّارُ كِلَاهُمَا حَقٌّ

(وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ)؛ لِلآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي إِثْبَاتِيهِمَا، (وَهُمَا) أَيُّ:
الْجَنَّةِ وَالنَّارِ (مَخْلُوقَتَانِ) الْآنَ، (مَوْجُودَتَانِ)، تَكْرِيرٌ وَتَاكِيدٌ لِقَوْلِهِ: "مَخْلُوقَتَانِ"، لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿أَعِدْتُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعِدْتُ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:
٢٤]؛ (بَاقِيَتَانِ لَا تَفْنَيَانِ، وَلَا يَفْنِي أَهْلُهُمَا) أَيُّ: دَائِمَتَانِ لَا يَظْهَرُ وَلَا يَغْرُضُ عَلَيْهِمَا عَدَمٌ
مُسْتَعِيرٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي حَقِّ الْقَرِيقَيْنِ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [البينة: ٨].

مَكَانَةُ الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ

(وَالْكِبِيرَةُ): كَالْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ، وَقَتْلِ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَقَذْفِ الْمُحْصَنَةِ، وَالزُّنَا،
وَالْفِرَارِ عَنِ الرَّخْفِ، وَالسُّخْرِ، وَأَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَعُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ - الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمَا -
وَالْمُرَادُ هَهُنَا: الْكَبِيرَةُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْكُفْرِ، (لَا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْإِيمَانِ)؛ لِإِتِّقَاءِ
التَّصْدِيقِ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، حَيْثُ زَعَمُوا: أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ
لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرًا وَهَذَا هُوَ إِثْبَاتُ الْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، بِنَاءً عَلَى: أَنَّ الْأَعْمَالَ
عِنْدَهُمْ جُزْءٌ مِنَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ.

(وَلَا تُدْخِلُهُ) أَيُّ: الْكَبِيرَةُ لَا تُدْخِلُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ (فِي الْكُفْرِ)، لِمَا سَيَجِيءُ مِنْ:
أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ هُوَ التَّصْدِيقُ الْقَلْبِيُّ، فَلَا يُخْرِجُ الْمُؤْمِنَ عَنِ الْإِتِّصَافِ بِهِ إِلَّا بِمَا
يُنَافِيهِ؛ وَالْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ النَّاطِقَةُ بِإِطْلَاقِ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْعَاصِي، خِلَافًا لِلْخَوَاجِ،
فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى: أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ بَلِ الصَّغِيرَةِ أَيْضًا كَافِرًا وَأَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْإِيمَانِ
وَالْكُفْرِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ.

وَيَجُوزُ الْعِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ
عَنِ اسْتِحْلَالٍ، وَالْإِسْتِحْلَالُ كُفْرٌ.

وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالْأَخْيَارِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ وَأَهْلِ

بَيَانُ أَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ مَا دُونَ الشَّرِكِ مِنَ الْكَبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ

(وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ) أَيِ:
مَا سِوَى الشَّرِكِ (لِمَنْ يَشَاءُ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ) مَعَ التَّوْبَةِ أَوْ بِدُونِهَا، يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ
اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَقُولُهُ تَعَالَى:
﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

(وَيَجُوزُ الْعِقَابُ) أَيِ: لَا يُلْزَمُ، وَلَا يَمْتَنِعُ (عَلَى الصَّغِيرَةِ)، سَوَاءً اجْتَنَبَ مُرَكَّبُهَا
الْكَبِيرَةَ أَمْ لَا، لِدُخُولِهَا تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]،
وَلَا يُلْزَمُ، وَلَا يَمْتَنِعُ (الْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَنِ اسْتِحْلَالٍ، وَالْإِسْتِحْلَالُ كُفْرٌ)
لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْذِيبِ الْمُتَنَافِي لِلتَّضْيِيقِ.

(وَالشَّفَاعَةُ) أَيِ: طَلِبُ التَّجَاوُزِ عَنْ ذَنْبِ الْعِبَادِ (ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ) أَيِ: لِلرُّسُلِ
وَالْأَنْبِيَاءِ، عَلَى سَبِيلِ عُمُومِ الْمَجَازِ، (وَالْأَخْيَارِ) وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ وَالشُّهَدَاءُ وَالصُّلَحَاءُ (فِي
حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ) بِالْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ
مِنْ أُمَّتِي". [الحاكم: ١ - ١٣٩، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٢٤٣٥، وَابْنُ حِبَّانَ: ٦٤٣٤ عَنْ أَنَسٍ]، وَأَمَّا نَفْيُ
الشَّفَاعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾ [البقرة: ٤٨]، فَهُوَ مَخْصُوصٌ بِالْكَفَّارِ.

(وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَخْلُتُونَ فِي النَّارِ) وَإِنْ مَاتُوا مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، يَقُولُهُ
تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزال: ٧]، وَنَفْسُ الْإِيمَانِ عَمَلٌ خَيْرٌ،
لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرَى جَزَاءَهُ قَبْلَ دُخُولِ النَّارِ، ثُمَّ يَدْخُلُ النَّارَ، لِأَنَّهُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ، فَتَعَيَّنَ

الْكَبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَخْلُدُونَ فِي النَّارِ.

الخُرُوجَ مِنَ النَّارِ وَلَآئِنَّهُ لَوْ جُوزِيَ لَوِمْ دُخُولُهُ فِي الْجَنَّةِ وَلَوْ دَخَلَ فِي الْجَنَّةِ كَانَ خَالِدًا فِيهَا؛
فَلَمْ يَدْخُلِ النَّارَ، لَأَنَّ الْخُلُودَ فِي النَّارِ مُخْتَصٌّ بِالْكَافِرِينَ.

بَحْثُ الْإِيْمَانِ وَالرَّسَالَةِ

وَالْإِيْمَانُ: هُوَ التَّصْدِيقُ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِقْرَارُ بِهِ.
فَأَمَّا الْأَعْمَالُ: فَهِيَ تَزَايِدُ فِي نَفْسِهَا، وَالْإِيْمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

الْإِيْمَانُ وَحَقِيقَتُهُ

(وَالْإِيْمَانُ) فِي اللَّغَةِ: التَّصْدِيقُ، أَيْ: إِذْعَانُ حُكْمِ الْمُخْبِرِ وَقَبُولُهُ وَجَعْلُهُ صَادِقًا، وَفِي الشَّرْعِ: (هُوَ التَّصْدِيقُ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ) أَيْ: تَصْدِيقُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَلْبِ فِي جَمِيعِ مَا عَلِمَ بِالطَّرُورَةِ حَقِيقَتُهُ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى إجمالاً، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: بِالطَّرُورَةِ أَيْ: مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ، كَالْمَسْمُوعِ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْمَنْقُولِ عَنْهُ بِالتَّوَاتُرِ، كَالْقُرْآنِ وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَغَيْرِهَا (وَالْإِقْرَارُ بِهِ) أَيْ: بِاللِّسَانِ، إِلَّا أَنَّ التَّصْدِيقَ رُغْمَ لَا يَحْتَمِلُ السُّقُوطَ أَصْلًا، وَالْإِقْرَارَ قَدْ يَحْتَمِلُهُ، كَمَا فِي حَالَةِ الْإِكْرَارِ.

الْمُلْحُوظَةُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ - مِنْ: أَنَّ الْإِيْمَانُ هُوَ التَّصْدِيقُ وَالْإِقْرَارُ - مَذْهَبُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ وَفَخْرِ الْإِسْلَامِ ﷺ، وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى: أَنَّهُ هُوَ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَأَمَّا الْإِقْرَارُ شَرْطٌ لِاجْتِهَادِ الْأَحْكَامِ فِي الدُّنْيَا.

زِيَادَةُ الْإِيْمَانِ وَنُقْصَانُهُ

(فَأَمَّا الْأَعْمَالُ) أَيْ: الطَّاعَاتُ (فَهِيَ تَزَايِدُ فِي نَفْسِهَا) وَهِيَ غَيْرُ دَاحِلَةٍ فِي الْإِيْمَانِ لِمَا مَرَّ مِنْ: أَنَّ حَقِيقَةَ الْإِيْمَانِ هُوَ التَّصْدِيقُ، (وَالْإِيْمَانُ) أَيْ: حَقِيقَةُ الْإِيْمَانِ (لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ)؛ لِأَنَّهُ التَّصْدِيقُ الْقَلْبِيُّ الَّذِي بَلَغَ حَدَّ الْحُزْمِ وَالْإِذْعَانِ، وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نُقْصَانٌ.

الْمُلْحُوظَةُ: وَأَمَّا الْآيَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيْمَانِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ثَلَيْثٌ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ بِزِيَادَةِ مَا يَجِبُ بِهِ الْإِيْمَانُ، كَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: "لِنْ أَوَّلِ مَا آتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ التَّوْحِيدَ، فَلَمَّا آمَنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ أُنْزِلَ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ، ثُمَّ الْحَجُّ ثُمَّ الْجِهَادُ، فَازْدَادُوا إِيمَانًا إِلَى إِيمَانِهِمْ"، وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي غَيْرِ غَضْرِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّ الثَّلَاثَ قَدْ كُمِّلَ.

وَالْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَاحِدٌ.

وَإِذَا وَجِدَ مِنَ الْعَبْدِ التَّصَدِيقَ وَالْإِقْرَارَ، صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: "أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا"، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: "أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى".

وَالسَّعِيدُ قَدْ يَشْفَى، وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ؛ وَالتَّغْيِيرُ يَكُونُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، دُونَ الْإِسْعَادِ وَالْإِشْقَاءِ؛ وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا تَغْيِيرَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا عَلَى صِفَاتِهِ.

* * *

يَبَيِّنُ: أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ وَاحِدَ

(وَالْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَاحِدٌ) لِأَنَّ الْإِسْلَامَ: هُوَ الْخُضُوعُ وَالْإِقْبَادُ - بِمَعْنَى قَبُولِ الْأَحْكَامِ وَالْإِذْعَانِ بِهَا -، وَذَلِكَ حَقِيقَةُ التَّصَدِيقِ عَلَى مَا مَرَّ؛ فَكُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنٌ؛ خِلَافًا لِبَعْضِ عُلَمَاءِ الْحَنِِيثِ، فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى: أَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ مُؤْمِنٌ، وَلَكِنَّ كُلَّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٍ؛ فَالْمُسْلِمُ عِنْدَهُمْ خَاصٌّ، وَالْمُؤْمِنُ عَامٌّ.

(وَإِذَا وَجِدَ مِنَ الْعَبْدِ التَّصَدِيقَ وَالْإِقْرَارَ صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا) لِيَتَحَقَّقَ الْإِيمَانُ عَنْهُ؛ (وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ يُؤْهِمُ بِالشَّكِّ، وَالشَّكُّ كُفْرٌ لَا مَحَالَةَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: "لَا يَنْبَغِي"، دُونَ أَنْ يَقُولَ: "لَا يَجُوزُ".

(وَالسَّعِيدُ) الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ يُخْتَمَ لَهُ بِالسَّعَادَةِ (قَدْ يَشْفَى)، بِأَنَّهُ يُرْتَدُّ بَعْدَ الْإِيمَانِ - نَعُودٌ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ -، (وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ) بِأَنَّهُ يُؤْمِنُ بَعْدَ الْكُفْرِ.

(وَالْتَّغْيِيرُ يَكُونُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ، دُونَ الْإِسْعَادِ وَالْإِشْقَاءِ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ أَرْثًا وَأَبَدًا بِإِسْعَادِ الْمَرَّةِ - وَقَتِ سَعَادَتِهِ -، وَإِشْقَائِهِ - وَقَتِ شَقَاوَتِهِ -؛ وَلَا تَبَدُّلَ فِيهِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا التَّبَدُّلُ فِي سَعَادَتِهِ وَشَقَاوَتِهِ؛ (وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى) لِأَنَّ الْإِسْعَادَ تُكَوِّنُ السَّعَادَةُ، وَالْإِشْقَاءَ تُكَوِّنُ الشَّقَاوَةُ (وَلَا تَغْيِيرَ عَلَى اللَّهِ، وَلَا عَلَى صِفَاتِهِ)؛ لِأَنَّ مَرَّةً مِنْ: أَنَّ الْقَدِيمَ لَا يَكُونُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ.

وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ حِكْمَةٌ، وَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى رُسُلًا مِنَ الْبَشَرِ
إِلَى الْبَشَرِ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ
الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، وَأَيَّدَهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ.

* * *

وَأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ آدَمُ، وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

الثبوة والرسالة

وَلَمَّا قَرَعَ مِنَ الْإِلَهِيَّاتِ وَأَحْوَالِ الْآخِرَةِ، شَرَعَ فِي الثُّبُوتِ وَالْأَحْوَالِ الْمُتَعَلِّقَةِ
بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ، فَقَالَ: (وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ حِكْمَةٌ) أَيْ: مَضْلَحَةٌ وَغَايَةُ حَمِيدَةٌ، وَفِي قَوْلِهِ:
"حِكْمَةٌ" إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِرْسَالَ وَاجِبٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحِكْمِ وَالْمَصَالِحِ، لَا يَتَعْنَى الْوُجُوبَ
عَلَى اللَّهِ، كَمَا رَعَمَتِ الْمُعْزِلَةُ، فَإِنَّهُ بَاطِلٌ.

(وَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى رُسُلًا مِنَ الْبَشَرِ إِلَى الْبَشَرِ مُبَشِّرِينَ) لِأَهْلِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ
بِالْحَقِّ وَالْقَوَابِ، لِيَسْتَأْنِسَ الْأُمَّةَ بِرُسُولِهَا، وَهَذَا فِي الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَالْمَذْهَبُ: أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ
مَبْعُوثٌ إِلَى الْفُقَلَيْنِ، (وَمُنْذِرِينَ) لِأَهْلِ الْكُفْرِ وَالْعِصْيَانِ بِالْكَارِ وَالْعِقَابِ، (وَمُبَيِّنِينَ
لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ).

المُعْجَزَاتُ

(وَأَيَّدَهُمْ) أَيْ: الْأَنْبِيَاءَ وَالرُّسُلَ (بِالْمُعْجَزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ)، وَالْمُعْجَزَاتُ
بِجَمْعِ مُعْجَزَةٍ، وَهِيَ: أَمْرٌ يَظْهَرُ بِخِلَافِ الْعَادَةِ عَلَى يَدِ مُدَّعِي الثُّبُوتِ عِنْدَ تَحْدِي الْمُنْكَرِينَ
وَمُعَارَضَتِهِمْ عَلَى رَجْحِ يُعْجِزُ الْمُنْكَرِينَ عَنِ الْإِثْيَانِ بِمِثْلِهِ.

الْمُلْحُوظَةُ: اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ تَكْرُرُ صُدُورُهُ عَنِ الصَّانِعِ مُبْحَاهُ فَهُوَ مَنْسُوبٌ
إِلَى الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّ ظَهَرَ فِعْلٌ عَلَى خِلَافِهِ فَهُوَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ.

الأنبياء ومكانتهم

(وَأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ آدَمُ، وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -) وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدِيدِهِمْ فِي
بَعْضِ الْأَحَادِيثِ) كَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَمْ

وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدَدِهِمْ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ؛ وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُقْتَصَرَ
عَلَى عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ؛ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ
وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾.

وَلَا يُؤْمَنُ فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، أَوْ يُخْرَجَ
مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِيهِمْ.

وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُخْبِرِينَ مُبْلَغِينَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، صَادِقِينَ نَاصِحِينَ.
وَأَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ: مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ.



عِدَّةُ الْأَنْبِيَاءِ؟ قَالَ: "مِائَةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، الرُّسُلُ مِنْ ذَلِكَ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ عَشَرَ بَشَرًا
غَيْرًا". [أحمد عن أبي أمامة: ٤٦٥ - وابن حبان: ٣٦١]

(وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُقْتَصَرَ عَلَى عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ؛ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ
قَصَصْنَا عَلَيْكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، وَلَا يُؤْمَنُ فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ
يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ) إِنْ ذُكِرَ عَدَدٌ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِهِمْ، (أَوْ يُخْرَجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ
فِيهِمْ) إِنْ ذُكِرَ عَدَدٌ أَقَلُّ مِنْ عَدَدِهِمْ.

عِصْمَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْخِلَافِ فِيهِ

(وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُخْبِرِينَ مُبْلَغِينَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى) لِأَنَّ هَذَا مَعْنَى النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ،
(صَادِقِينَ نَاصِحِينَ) لِلْخَلْقِ لِئَلَّا تَبْطُلَ قَائِدَةُ الْبَيْعَةِ وَالرِّسَالَةِ.

(وَأَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ﴾ الْآيَةُ، وَلَاشَكَّ أَنَّ خَيْرِيَّةَ الْأُمَّةِ بِحَسَبِ كَمَالِهِمْ فِي الدِّينِ، وَذَلِكَ تَابِعٌ لِكَمَالِ نَبِيِّهِمْ
الَّذِي يَتَّبِعُونَهُ.

١- وَالْمَلَائِكَةُ: عِبَادُ اللَّهِ تَعَالَى عَامِلُونَ بِأَمْرِهِ، وَلَا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ.

٢- وَلِلَّهِ تَعَالَى كُتُبٌ أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ، وَبَيَّنَّ فِيهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيدَهُ.



وَالْمِعْرَاجُ لِرَسُولِ اللَّهِ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فِي الْيَقِظَةِ بِشَخْصِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعُلَى حَقًّا.

الملحوظة: أما الاستدلال بقوله عليه السلام: "أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخْرَ" -[الترمذي عن أبي سعيد: ٣٧٤٨]- فَضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ أَفْضَلَ مِنْ آدَمَ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ أَفْضَلَ مِنْ أَوْلَادِهِ، نَعْمًا وَفِيهِ: "... وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمِئِذٍ آدَمَ قَمَنَ سِوَاهُ إِلَّا نَحْتُ لَوَائِي..."، وَهَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى تَقْدِيمِهِ عَلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. [أيضاً]

الملحوظتان في الملئكة والكُتُب

١- الْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ: (وَالْمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللَّهِ تَعَالَى عَامِلُونَ بِأَمْرِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَخْسَعُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧] وَيُرِيدُ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مَعْصُومُونَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي عَصِيَّتِهِمْ، وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُمْ مَعْصُومُونَ عَنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ، (وَلَا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ) إِذْ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ نَقْلٌ، وَلَا دَلٌّ عَلَيْهِ عَقْلٌ.

٢- الْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ: (وَلِلَّهِ تَعَالَى كُتُبٌ أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ، وَبَيَّنَّ فِيهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيدَهُ) وَكُلُّهَا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْكِتَابُ قَدْ نُسِخَتْ بِالْقُرْآنِ تِلَاوَتُهَا وَكِتَابَتُهَا وَبَعْضُ أَحْكَامِهَا.

خَاتِمَةُ بَحْثِ التَّوْبَةِ وَالرَّسَالَةِ

(وَالْمِعْرَاجُ لِرَسُولِ اللَّهِ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- فِي الْيَقِظَةِ بِشَخْصِهِ) أَيُّ: بِجَسَدِهِ، لَا بِالرُّوحِ

فَقَطَّ (إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعُلَى) - أَيْ: مِنَ الْجَنَّةِ وَالْكُرْسِيِّ وَالْعَرْشِ -
 (حَقٌّ) أَيْ: ثَابِتٌ بِالْخَيْرِ الْمَشْهُورِ، حَتَّى أَنْ مُنْكَرُهُ يَكُونُ مُبْتَدِعًا وَ الْإِسْرَاءَ - وَهُوَ مِنَ
 الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى - قَطْعِيٌّ، ثَبَتَ بِالْكِتَابِ، وَالْمِعْرَاجِ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى
 السَّمَاءِ مَشْهُورٌ، وَمِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ إِلَى الْعَرْشِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَحَادٌ ثُمَّ الصَّحِيحُ أَنَّهُ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا رَأَى رَبَّهُ بِفَوَائِدِهِ لَا بِعَيْنِهِ، مَعَ أَنَّ الْمِعْرَاجَ كَانَ لِلرُّوحِ وَالْجَسَدِ جَمِيعًا.

الحاتمة

في الولاية والخلافة والإمامة

وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ، فَتَظْهَرُ الْكَرَامَةُ عَلَى طَرِيقِ نَقِضِ الْعَادَةِ
لِلْوَلِيِّ مِنْ:

قَطْعُ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي الْمَدَّةِ الْقَلِيلَةِ؛ وَظُهُورُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ،
وَاللَّبَاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ؛ وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ؛ وَالطَّيْرَانِ فِي الْهَوَاءِ؛ وَكَلَامُ

بِحُثِّ الْوَلَايَةِ وَالْكَرَامَةِ

(وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ) وَالْوَلِيُّ: هُوَ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ -حَسَبَ مَا
يُمْكِن-، الْمَوَاطِبُ عَلَى الطَّاعَاتِ، الْمُجْتَنِبُ عَنِ الْمَعَاصِي، -حَتَّى أَنَّهُ يُخْرِجُ عَنِ الْوَلَايَةِ
بِالْكِبَرَةِ وَاضْرَارِ الصَّغِيرَةِ-، الْمُعْرِضُ عَنِ الْإِهْمَاكِ وَالِاسْتِغْفَارِ فِي اللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ؛ أَمَّا
الْاجْتِنَابُ عَنْ كُلِّ مَا يُلْذُّ وَيُشْتَلَى فَلَيْسَ مِنَ الطَّرِيقَةِ الْمُحْسِنَةِ، بَلْ مِنْ فِعْلِ رُهْبَانِ
النَّصَارَى وَالْيَهُودِ، وَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْهُ فِي الْأَحَادِيثِ.

وَكَرَامَتُهُ: ظُهُورُ أَمْرٍ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ مِنْ قِبَلِهِ، غَيْرُ مُقَارِنٍ لِدَعْوَى الثَّبُوتِ؛ فَمَا
لَا يَكُونُ مَقْرُونًا بِالْإِيْتَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ يَكُونُ اسْتِغْرَاجًا، كَطَلْعِ الْأَرْضِ لِابْنِ يَسَى؛
وَمَا يَكُونُ مَقْرُونًا بِدَعْوَى الثَّبُوتِ يَكُونُ مُعْجَزَةً.

(فَتَظْهَرُ الْكَرَامَةُ عَلَى طَرِيقِ نَقِضِ الْعَادَةِ) أَيُّ: خَارِقٍ لِلْعَادَةِ (لِلْوَلِيِّ مِنْ: قَطْعُ
الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي الْمَدَّةِ الْقَلِيلَةِ) كَأَثْيَانِ صَاحِبِ سُلَيْمَانَ -أَصِفَ بِنِ بَرُخْيَا عَلَى الْقَوْلِ
الْأَشْهُرِ- بَعْرَشَ بَلْقَيْسَ قَبْلَ إِرْقَادِ طَرْفِ النَّظَرِ مَعَ بُعْدِ مَسَافَةِ مَسِيرَةِ شَهْرَيْنِ؛ (وَمِنْ:
(ظُهُورِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ) عِنْدَ الْحَاجَةِ، كَمَا فِي حَقِّ مَرْيَمَ، فَإِنَّهُ ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا
الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا، قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنِنِي لَكَ هَذَا؟ قَالَتْ: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل
عمران: ٣٧]؛ (وَاللَّبَاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ) كَمَا يُقَالُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ،
فَرَوِي أَنَّهُ كَانَ لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ خَضْرَوَيْهِ أَلْفُ مَرِيدٍ يَمْشُونَ عَلَى الْمَاءِ، وَيَطِيرُونَ عَلَى

الجماد والعجماء؛ واندفاع المتوجّه من البلاء؛ وكفاية المهّم عن
الأعداء؛ وغير ذلك من الأشياء.

ويكون ذلك معجزة للرّسول الذي ظهرت هذه الكرامة لواحد
من أمّته؛ لأنّه يظهر بها أنّه وليّ.

ولن يكون وليّاً إلا وأن يكون محمّداً في ديّانته؛ وديّانته: الإقرار
برسالة رسوله.



الهواء (والظّيران في الهواء) كما قيل عن لقمان السرخسي وغيره (وكلام الجماد) كما
روي: أنّه كان بين يدي سلمان وأبي النّزداء قصعة، فسبّحت وسبّحها نسبيّتها
(والعجماء) كما تكلم الكلب لأصحاب الكهف، وقال: "لا تطردوني، فإني أحبّ أولياء
الله"؛ (واندفاع المتوجّه من البلاء وكفاية المهّم عن الأعداء)، كما قال عمر - وهو على
المنبر في المدينة - لأمر جيشه - وهو في موضع نهاوند: "يا سارية الجبل"؛ - وكجربان
الثيل بكتاب عمر - (وغير ذلك من الأشياء).

(ويكون ذلك) أي: ظهور خوارق العادات من الولي (معجزة للرّسول الذي
ظهرت هذه الكرامة لواحد من أمّته؛ لأنّه يظهر بها) أي: يتلك الكرامة (أنّه وليّ)؛ (ولن
يكون وليّاً إلا وأن يكون محمّداً في ديّانته)؛ (وديّانته: الإقرار) بالقلب واللسان (برسالة
رسوله) مع الطاعة له في أوامره وتواحيه.

فالحاصل: أنّ الأمر الخارق للعادة "معجزة" بالنسبة إلى النبي ﷺ، سواء ظهر
من قبيله أو من قبيل آحاد أمّته، و"كرامة" بالنسبة إلى الولي.

وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عليه السلام، ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ عليه السلام،
ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ عليه السلام، ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضَى عليه السلام، وَخِلَافَتُهُمْ عَلَى هَذَا
الترتيب أيضًا.

وَالْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ.

* * *

وَالْمُسْلِمُونَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِمَامٍ: يَقُومُ بِتَنْفِيذِ أَحْكَامِهِمْ، وَإِقَامَةِ
حُدُودِهِمْ، وَسَدِّ ثُغُورِهِمْ، وَتَجْهِيْزِ جُيُوشِهِمْ، وَأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ، وَقَهْرِ
الْمُتَغَلَّبَةِ وَالْمُتَلَصِّصَةِ، وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ، وَإِقَامَةِ الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ، وَقَطْعِ

بحث الخلافة

الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْخِلَافَةِ: (وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا) سَيِّدِي عِيْسَى (أَبُو
بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عليه السلام، ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ عليه السلام، ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ عليه السلام، ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضَى عليه السلام،
وَخِلَافَتُهُمْ) أَي: نِيَابَتُهُمْ عَنِ الرَّسُولِ فِي إِقَامَةِ التَّنْزِيلِ (عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ أَيْضًا)، يَعْنِي: أَنَّ
الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَأَبْنِي بَكْرٍ عليه السلام، ثُمَّ لِعُمَرَ عليه السلام، ثُمَّ لِعُثْمَانَ عليه السلام، ثُمَّ لِعَلِيٍّ عليه السلام،
(وَالْخِلَافَةُ) الْكَامِلَةُ (ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ)، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "الْخِلَافَةُ
بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا". [ابن حبان عن سفينة: ٦٩٤]

الأئمة وفرائضهم

(وَالْمُسْلِمُونَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ: إِمَامٍ يَقُومُ بِتَنْفِيذِ أَحْكَامِهِمْ، وَإِقَامَةِ حُدُودِهِمْ، وَسَدِّ
ثُغُورِهِمْ) أَي: حِفْظِ أَطْرَافِ دَارِ الْإِسْلَامِ الْمَلَاصِقَةِ بِدَارِ الْحَرْبِ بِالْجُيُوشِ (وَتَجْهِيْزِ جُيُوشِهِمْ،
وَأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ، وَقَهْرِ الْمُتَغَلَّبَةِ) أَي: الْغَالِيَيْنِ بِإِلَاحِقِ مِنَ الظُّلْمَةِ وَالْغَاصِيَيْنِ (وَالْمُتَلَصِّصَةِ)
أَي: السَّارِقِينَ الْمُبَالِغِينَ فِي السَّرِقَةِ (وَقُطَاعِ الطَّرِيقِ، وَإِقَامَةِ الْجَمْعِ وَالْأَعْيَادِ، وَقَطْعِ الْمُنَازَعَاتِ
الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَقَبُولِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحَقِّ، وَتَرْوِيجِ الصَّغَارِ وَالصَّغَائِرِ الَّذِينَ

المنازعات الواقعة بين العباد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق، وتزويج الصغار والصغار الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم ونحو ذلك.



ثم ينبغي أن: يكون الإمام ظاهراً لا مختفياً، ولا منتظراً؛ ويكون من قرشي، ولا يجوز من غيرهم، ولا يختص ببني هاشم وأولاد علي عليه السلام. ولا يشترط في الإمام أن يكون معصوماً، ولا أن يكون أفضل من أهل زمانه.

لا أولياء لهم) من الأقارب من يدبر أمرهم؛ (وقسمة الغنائم ونحو ذلك) من الأمور التي لا يقولها أحد الأمة.

الإمامة وشرائط الإمام الأعظم

(ثم ينبغي أن يكون الإمام: ظاهراً) ليرجع إليه، فيقوم بالمصالح ليحصل ما هو الغرض من نصب الإمام، (لا مختفياً) من أعين الناس (ولا منتظراً خروجه) عند صلاح الزمان؛ (ويكون من قرشي، ولا يجوز من غيرهم) يعني: يشترط أن يكون الإمام قرشياً، لقوله عليه السلام: "الأئمة من قرشي". [رواه أحمد عن أنس: ١٢٢١٧، والحاكم: ٦٩٦٢، والنسائي في الكبرى عن علي: ٥٩٤٢] وهذا وإن كان خيراً واحداً، لكن لما رواه أبو بكر عليه السلام محتجاً به على الأنصار، ولم ينكره أحد، فصار مجمعاً عليه.

(ولا يختص ببني هاشم، وأولاد علي عليه السلام) أي لا يشترط أن يكون هاشمياً أو علوياً، لما ثبت بالدلائل من: خلافة أبي بكر وعمر وعثمان - رضوان الله عليهم أجمعين - مع أنهم لم يكونوا من بني هاشم، وإن كانوا من قرشي، (ولا يشترط في الإمام أن يكون معصوماً) لثبوت إمامة أبي بكر عليه السلام مع عدم القطع بعصمته.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ: مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ الْمَطْلُوقَةِ الْكَامِلَةِ، سَائِسًا قَادِرًا
عَلَى تَنْفِيذِ الْأَحْكَامِ، وَحِفْظِ حُدُودِ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَانْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ
الظَّالِمِ.

وَلَا يَنْعَزِلُ الْإِمَامُ بِالْفِسْقِ وَالْجَوْرِ.



الملاحظة: الفرق بين العضمة والحفاظة: أنَّ العضمة ملكة تمنع العبد من ارتكاب المعصية والحفاظة: عدم ارتكاب المعصية عادةً ولكن يُمكن أحياناً أن يرتكب المعصية وفي تحفة المرید: العضمة لغة: مطلق الحفظ واضطلاحاً: حفظ الله للمكلف من الذنب مع استحالة وقوعه.

(ولا) يشترط في الإمام (أن يكون أفضل من أهل زمانه) لأن المساوي - في الفضيلة، بل المفضول الأقل علماً وعملاً - ربما كان أعرف بمصالح الإمامة ومقاصدها، وأقدر على القيام بمواجبتها، خلافاً للشيعة، وغرضهم: إبطال خلافة من عدا الأئمة الاثني عشر.

(ويشترط أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكاملة)، أي: مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً (سائساً) أي: مالِكاً للتصرف في أمور المسلمين بقوة رأيه وذريته، ومعرفة بأسه وشوكته (قادراً) بعلمه، وعذابه، وكفائته، وإصابته رأيه في المعاملات، وشجاعته، وهذا شرط عند الأكثر، (على تنفيذ الأحكام) كحد الزنا والسرقه والقذف على كل خيس وسريف (وحفظ حدود دار الإسلام، وانصاف المظلوم من الظالم)، إذ الإخلال بهذه الأمور محل للغرض من نصب الإمام.

(ولا ينعزل الإمام بالفسق) أي: الخروج عن طاعة الله تعالى، (والجور) أي: الظلم على عباد الله تعالى، لأن العضمة ليست بشرط للإمامة ابتداءً، فبقاء أولى، ولأن في عزله اضطراباً وفتنة.

العقائد المتفرقة المختلقة

- ١- وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَيُصَلِّي عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ.
- ٢- وَنَكُفُّ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ^١ إِلَّا بِخَيْرٍ.
- ٣- وَنَشْهَدُ: بِالْجَنَّةِ لِلْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ الَّذِينَ بَشَّرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

المسائل المتفرقة المختلفة

العقيدة الأولى: الصلاة خلف الأئمة وعليهم: لما فرغ من مقاصد علم الكلام فرغ في بيان المسائل التي يتميز بها أهل السنة عن غيرهم مما خالف فيه: المعتزلة أو الشيعة أو الفلاسفة أو غيرهم من أهل البدع والأهواء، سواء كانت تلك المسائل من فروع الفقه أو غيرها من الجزئيات المتعلقة بالعقائد، فقال:

(وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ) وَهُوَ: مَنْ يَفْعَلُ بِالطَّاعَاتِ، وَيَجْتَنِبُ الْكَبِيرَةَ وَالْإِضْرَارَ عَلَى الصَّغِيرَةِ، وَالْفَاجِرُ: ضِدُّهُ، (وَفَاجِرٍ)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ"، [ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ]، وَلَأَنَّ غُلَمَاءَ الْأُمَّةِ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ الْفَاسِقَةِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ، مِنْ غَيْرِ تَحِيُّرٍ، وَلَكِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ خَلْفَ الْقَائِمِ وَالْمُبْتَدِعِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يُوَدَّ الْفُسْقُ أَوْ الْبِدْعَةُ إِلَى حَدِّ الْعُكُوفِ، وَأَمَّا إِذَا أَدَّى إِلَيْهِ فَلَا كَلَامَ فِي عَدَمِ جَوَازِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ.

(وَيُصَلِّي عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ) إِذَا مَلَكَ عَلَى الْإِيمَانِ لِلْإِجْمَاعِ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "صَلُّوا عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ". [ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ].

العقيدة الثانية: أَنَّ إِجْلَالَ الصَّحَابَةِ وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ، (وَنَكُفُّ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ^٢ إِلَّا بِخَيْرٍ) لِمَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي مَنَاقِبِهِمْ وَرُجُوبِ الْكُفِّ عَنْ الطُّغْيَانِ فِيهِمْ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "لَا تُسَبُّوا أَصْحَابِي، فَلَئِنْ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ". [البخاري: ٣١٧٣، ومسلم: ٢٥٤١، عن أبي سعيد الخدري]

العقيدة الثالثة: الْمُبَشَّرُونَ بِالْجَنَّةِ، (وَنَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِلْعَشْرَةِ الَّذِينَ بَشَّرَهُمُ النَّبِيُّ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٤- وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْحَقَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ.

٥- وَلَا تُحَرِّمُ نَبِيذَ الثَّمَرِ.

٦- وَلَا يَبْلُغُ وَلِيُّ دَرَجَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ

عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِهَا وَهُمْ "أَبُو بَكْرٍ عليه السلام فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ عليه السلام فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ عليه السلام فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ عليه السلام فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ عليه السلام فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ عليه السلام فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ عليه السلام بَنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ عليه السلام بَنُ أَبِي وَقَاصٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ عليه السلام بَنُ زَيْدٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ عليه السلام بَنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ".

العقيدة الرابعة: الْمَسْحُ عَلَى الْحَقَّيْنِ، (وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْحَقَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ) لِلْمَخْرَمِ الْمَشْهُورِ؛ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: أَذْرَكْتُ سَبْعِينَ نَفَرًا مِنَ الصَّحَابَةِ يَرَوْنَ- أَيْ يَفْتَقِدُونَ- الْمَسْحَ عَلَى الْحَقَّيْنِ.

العقيدة الخامسة: عَدَمُ تَحْرِيمِ النَّبِيذِ، (وَلَا تُحَرِّمُ نَبِيذَ الثَّمَرِ) وَهُوَ: أَنْ يُنْبَذَ وَيُطْرَحَ تَمْرًا وَزَيْتًا فِي الْمَاءِ، فَيُجْعَلُ فِي إِيَّاهُ مِنَ الْحَرْفِ -وَهُوَ الظَّنُّ الْمُطْبُوعُ- فَيُحَدَّثُ فِيهِ لَذْعٌ خِلَافًا لِلرُّوَافِضِ.

العقيدة السادسة: الْفَرْقُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ، (وَلَا يَبْلُغُ وَلِيُّ دَرَجَةِ الْأَنْبِيَاءِ) لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ: مَعْصُومُونَ، مَأْمُورُونَ عَنْ خَوْفِ الْخَاطِئَةِ، مُكْرَمُونَ بِالْوَحْيِ وَمُشَاهِدَةُ الْمَلَكِ، مَأْمُورُونَ بِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ وَارْتِشَادِ الْأَتَامِ بَعْدَ الْإِتِّصَافِ بِكَمَالَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَفِيهِ خِلَافٌ لِبَعْضِ الْكِرَامِيَّةِ مِنْ جَوَازِ كَوْنِ الْوَلِيِّ أَفْضَلَ مِنَ النَّبِيِّ عليه السلام، وَهُوَ كُفْرٌ وَضَلَالٌ.

(وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ) مَا دَامَ عَاقِلًا بِالِغَا، (إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ) لِعُمُومِ الْخُطَابَاتِ الْوَارِدَةِ فِي التَّكْلِيفِ، وَاجْتِمَاعِ الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى ذَلِكَ؛ خِلَافًا لِبَعْضِ الْإِبَاحِيِّينَ، لِأَنَّهُمْ يَفْتَقِدُونَ: أَنَّ إِرْتِكَابَ الْمَتَاهِي مَبَاحٌ لِمَنْ: بَلَغَ غَايَةَ الْمَحَبَّةِ وَصَفَاءِ الْقَلْبِ،

٧- وَالنُّصُوصُ تُحْمَلُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا.

٨- وَالْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى مَعَانٍ يَدْعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِنِ الْحَادُّ.

٩- وَرَدُّ النُّصُوصِ كُفْرٌ.

١٠- وَاسْتِخْلَالُ الْمَعْصِيَةِ كُفْرٌ.

١١- وَالْإِسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ.

١٢- وَالْإِسْتِهْزَاءُ بِالشَّرِيعَةِ كُفْرٌ.

واختار الإیمان علی العُفْرِ.

العقيدة السابعة: النُّصُوصُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا؛ (وَالنُّصُوصُ) مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (تُحْمَلُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا) مَا لَمْ يَصْرِفْ عَنْهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ، كَمَا فِي الْآيَاتِ الَّتِي تُشِيرُ بِظَوَاهِرِهَا بِالْجَهَةِ وَالْجَسَمِيَّةِ لِدَاتِ الْوَاجِبِ، وَتَحْوِ ذَلِكَ.

العقيدة الثامنة: الْعُدُولُ عَنِ النُّصُوصِ؛ (وَالْعُدُولُ عَنْهَا) أَيْ: عَنِ الظَّوَاهِرِ (إِلَى مَعَانٍ يَدْعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِنِ) وَهُمْ الْمَلَاحِدَةُ (إِلْحَادٌ) أَيْ: مَيْلٌ وَعُدُولٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَاتِّصَالٌ وَاتِّصَافٌ بِكُفْرٍ.

العقيدة التاسعة: فِي رَدِّ النُّصُوصِ؛ (وَرَدُّ النُّصُوصِ) بِأَنْ يُنْكَرَ الْأَحْكَامُ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا النُّصُوصُ الْقَاطِعِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - كَحَفْرِ الْأَجْسَادِ مَقْلًا - (كُفْرٌ)؛ لِكُونِهِ تَكْذِيبًا صَرِيحًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

العقيدة العاشرة: اسْتِخْلَالُ الْمَعْصِيَةِ كُفْرٌ؛ (وَاسْتِخْلَالُ الْمَعْصِيَةِ) صَغِيرَةٌ كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً، (كُفْرٌ) إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهَا مَعْصِيَةً بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ فَالْأَوَّلُ كَالْحَمْرِ وَالثَّانِي كَوَضْعِ الْحَبِيثِ.

العقيدة الحادية عشرة والثانية عشرة: فِي الْإِسْتِهْزَاءِ الْإِسْتِهْزَاءُ بِهَا كُفْرٌ، وَالْإِسْتِهْزَاءُ عَلَى الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَمَارَاتِ التَّكْذِيبِ.

١٣- وَالْيَأْسُ مِنَ اللَّهِ كُفْرٌ.

١٤- وَالْأَمْنُ مِنَ اللَّهِ كُفْرٌ.

١٥- وَتَضْدِيقُ الْكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُهُ عَنِ الْغَيْبِ كُفْرٌ.

١٦- وَالْمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

١٧- وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ لِلْأَمْوَاتِ، وَصَدَقَتِهِمْ عَنْهُمْ نَفْعٌ لَهُمْ.

١٨- وَاللَّهُ تَعَالَى يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

العقيدة الثالثة عشرة: اليأس من الله كفر؛ (واليأس من الله تعالى كفر)؛
لأنه ﴿لَا يَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]؛ (والأمن من مكر الله
تعالى كفر)؛ لأنه ﴿لَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]؛ ولأنه تكذيب
لِلْصُّوْصِ الْوَعِيدِ، كما أن اليأس تكذيب لِلْصُّوْصِ الْوَعْدِ، ومكر الله تعالى؛ هو أن يأخذ
مُرْتَكِبَ السُّحْرَمِ بِالْعَذَابِ بَغْتَةً بَعْدَ إِهْمَالِهِ.

العقيدة الخامسة عشرة: تضديق الكهنة كفر؛ (وتضديق الكاهن بما يخبره عن
الغيب كفر)؛ لقوله عليه السلام: "مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ
كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ". [الحاكم عن أبي هريرة: ١٥، وأحمد: ٩٥٠٢]
العقيدة السادسة عشرة: المعدوم ليس بشيء؛ (والمعدوم ليس بشيء) أي ليس
بشأن في الخارج؛ لأن الشئية تُسَارِقُ الوجود والقبول، والعدم يُرَادِفُ النفي، فكل معدوم
منفي.

العقيدة السابعة عشرة: انتفاع الأموات بدعاء وصدقات الأحياء؛ (وفي دعاء
الأحياء للأموات وصدقتهم) أي: صدقة الأحياء (عنهم) أي: عن الأموات (نفع لهم)
أي: للأموات، لورود ذلك في الأحاديث الصريحة، وفيه خلاف للمعتزلة.

العقيدة الثامنة عشرة: الدعاء؛ (والله تعالى يجيب الدعوات، ويقضي الحاجات)
لقوله تعالى: ﴿أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [الغافر: ٦٠].

١٩- وَمَا أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ:
خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَدَابَّةِ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَنُزُولِ عِيسَى
-عَلَيْهِ السَّلَامُ- مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا؛ فَهُوَ حَقٌّ.

٢٠- وَالْمُجْتَهِدُ قَدْ يُخْطِئُ، وَقَدْ يُصِيبُ.

٢١- وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ
أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وَعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ.

العقيدة التاسعة عشرة: في أَشْرَاطِ السَّاعَةِ (وَمَا أَخْبَرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ: خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَدَابَّةِ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَنُزُولِ عِيسَى
عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا؛ فَهُوَ حَقٌّ)؛ لِأَنَّهَا أُمُورٌ مُمَكِّنَةٌ،
أَخْبَرَهَا الصَّادِقُ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحَاحُ فِي تَفَاصِيلِ هَذِهِ الْأَشْرَاطِ وَكَيْفِيَّاتِهَا كَثِيرَةٌ جِدًّا.
العقيدة العشرون: فِي الْمُجْتَهِدِ (وَالْمُجْتَهِدُ) فِي السَّائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَقَلِيَّاتِ
وَالشَّرْعِيَّاتِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْفُرْعَانِيَّةِ، (قَدْ يُخْطِئُ وَقَدْ يُصِيبُ) لِلْأَحَادِيثِ وَالْأَكْثَرِ الدَّالَّةِ عَلَى
تَرْدِيدِ الاجْتِهَادِ بَيْنَ الصَّوَابِ وَالْخَطَأِ، كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: "إِنْ أَصَبْتُ قَبْلَ اللَّهِ،
وَالْأَقْبَى مِنْ الشَّيْطَانِ". [أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: ٢١١٦، أَي: إِنْ أَصَبْتُ قَبْلَ
فَضْلِ اللَّهِ وَارْتِدَادِهِ، وَإِنْ أَخْطَأْتُ قَبْلَ قُضُورِي فِي الاجْتِهَادِ وَازْلالِ الشَّيْطَانِ.

العقيدة الحادية والعشرون: تَفْضِيلُ الرُّسُلِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ؛ (وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ
مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ؛ وَعَامَّةُ الْبَشَرِ الْمُسْلِمِينَ
(أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ)؛ أَمَّا تَفْضِيلُ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى عَامَّةِ الْبَشَرِ فَبِالْاجْتِمَاعِ؛ بَلْ
بِالضَّرُورَةِ؛ وَأَمَّا تَفْضِيلُ رُسُلِ الْبَشَرِ عَلَى رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، وَتَفْضِيلُ عَامَّةِ الْبَشَرِ الْمُسْلِمِينَ
عَلَى عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ فَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ بِالسُّجُودِ لِأَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى وَجْهِ
التَّعْظِيمِ وَالتَّكْرِيمِ؛ وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُحْصِلُ الْقَضَائِلَ وَالْكَمَالَاتِ الْعِلْمِيَّةَ وَالْعَمَلِيَّةَ، -مَعَ
وُجُودِ الْعَوَاقِبِ وَالْمَوَانِعِ مِنْ: الشَّهْوَةِ وَالْعُصْبِ، وَسُنُوحِ الْحَاجَاتِ الضَّرُورِيَّةِ الشَّائِغَةِ

عَنْ احْتِسَابِ الْكَمَالَاتِ؛ وَلَا شَكَّ: أَنَّ الْعِبَادَةَ وَكَسْبَ الْكَمَالِ مَعَ الشَّوَاغِلِ وَالصُّوَارِفِ
أَشَقُّ وَأَدْخَلَ فِي الْإِخْلَاصِ؛ فَيَكُونُ أَفْضَلَ.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصُّوَابِ، وَالْيَهُ الْمَرْجِعِ وَالْمَأْبِ، وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى
خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ثُمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ

اللَّهُمَّ! تَقَبَّلْهَا بِقَبُولِ حَسَنٍ؛ وَأَنْبِئْهَا نَبَاتًا حَسَنًا

المحتويات

٥	أسباب العلم	١
٨	مكانة الإلهام	٢
مباحث التوحيد		
٩	ذات الله وصفاته	٣
١٠	عقائد التوحيد	٤
١٣	الصفات الأزلية	٥
١٤	صفة الكلام ومظهره	٦
١٥	الكلام في التكوين والإرادة	٧
١٦	صفة الإرادة	٨
١٦	مسئلة رؤية الله تعالى	٩
مباحث أفعال العباد		
١٨	مكانة أفعال العباد	١٠
١٩	الاستطاعة والتكليف	١١
١٩	تكليف العبد بما ليس في وسعه	١٢
٢٠	مسئلة التوليد	١٣
٢٠	المقتول ميت بأجله	١٤
٢١	إن الله يرزق الحرام كما يرزق الحلال	١٥
٢١	التنبيهان	١٦

عقائد المعاد		
١٧	مباحث القبر والحشر والبعث والحوض وغيره	٢٢
١٨	مكانة الكبائر والصغائر	٢٤
عقائد الرسالة والنبوة		
١٩	الإيمان وحقيقته	٢٧
٢٠	زيادة الإيمان ونقصانه	٢٧
٢١	الإيمان والإسلام واحد	٢٨
٢٢	النبوة والرسالة	٢٩
٢٣	المعجزات	٢٩
٢٤	الأنبياء ومكانتهم	٢٩
٢٥	عصمة الأنبياء والخلاف فيه	٣٠
٢٦	الملحوظتان في الملثكة والكتب	٣١
٢٧	خاتمة بحث النبوة والرسالة	٣١
خاتمة في الولاية والخلافة والإمامة		
٢٨	بحث الولاية والكرامة	٣٣
٢٩	بحث الخلافة	٣٣
٣٠	الأئمة وفرائضهم	٣٥
٣١	الإمامة وشرائط الإمام الأعظم	٣٦
٣٢	العقائد المتفرقة المختلفة	٣٨

